

## الفصل الثاني

# في الآيات المنسوخة ما يسمو على الاشتراكية

- سمو الاسلام على الاشتراكية
- رعاية اليتيم
- التكافل الاجتماعي

١ - في الزكاة

٢ - انفاق فضول الأموال

٣ - حق الفقراء يوم الحصاد

٤ - حق الضيافة والمودة .

٥ - التعجيل بالزكاة والفروض

المالية

● امتصاص فائض الأموال

● تقنين الثروة بالميراث .

١ - توريث النساء

٢ - ميراث الزوجات

٣ - عطاء غير الوارثين من

التركة

٤ - حقوق الحلفاء والموالي

٥ - الوصية الواجبة شرعا

● مبادئ اخرى للتقريب بين

الطبقات



## سمو الاسلام على الاشتراكية

### ماذا يراد بالاشتراكية :

لست أعنى — فى مقالى — تفسير المذهب الشيوعى للاشتراكية التى هى خطوة وسط بين البرجوازية ( سيطرة رأس المال الصناعى ) وبين الشيوعية . وانما أعنى بالاشتراكية المعنى العرفى الذى اتفق على اذاعته السياسة العرب . وهى اشراك الناس بقدر الامكان فى تحقيق حاجاتهم الانسانية كالأكل والشرب والتعليم والعلاج والعمل . . . وتحطيم الفوارق الطبقيه الشاسعة بتنظيم خاص لوسائل الكسب والانتاج .

والاشتراكية بهذا المعنى — لاريب — هى غير اشتراكية الاتحاد السوفييتى للدول الاشتراكية ، لأن هذه الاخيرة تستهدف الاستيلاء على جميع وسائل الانتاج وادارتها لحساب المجتمع ادارة من شأنها تغيير حياة الأفراد ووسائل تعاملهم ، ومجال امانتهم ، وذلك تبهيدا لاذابة مقومات الشعوب بغية جعلها شعبا واحدا يسير فى اتجاه واحد ، لا يرتبط بحكومة ، ولا تربطه الا طرق ووسائل وآلات الانتاج .

أما الاشتراكية فى الجمهوريات العربية : فهى تؤمن بالقومية التى تحاربها اشتراكية الاتحاد السوفييتى . كما تحدد الاشتراكية العربية اهدافها فى المساواة بين جميع الناس فى فرص الحياة ، وتحطيم الفوارق الطبقيه التى ترجع الى سيطرة رأس المال واختلاف نظم توزيعه فى المجتمع . .

نحن أمة تؤمن بالله . وباختلاف طبائع وخصائص الشعوب (( ولا يزالون مختلفين . الا من رحم ربك ، ولذلك خلقهم )) (١) لأن فى وجود اختلافها فى خصائصها كثيرا من المزايا والعوامل التى تبعث التنافس وتزيد فى الانتاج وتقيم التوازن بين الاجناس والشعوب ، كما تؤمن بوجود فوارق لاختلاف المواهب والفروق الفردية الذاتية والاجتماعية ، ولكنها فوارق ينبغى الا تؤدى الى استبداد فرد بفرد ، ولا تحكم او استغلال الانسان لأخيه الانسان استغلالا مهينا .

ولقد أخذ الاسلام لتحقيق هذه الاهداف الاشتراكية بمعناها العربى

عدة أسباب نذكر منها ما ورد في بعض آيات قيل انها منسوخة وهى من النسخ براء . . . . . ونترك ما ورد في باقى الآيات لأن ادراكها واضح . . وهى مواضع استشهاد العلماء والكتاب المعاصرين . . بل ان وضوح عظمة الاسلام وسموه فوق النظم الاشتراكية الغربية والشرقية أصبح من الامور التى يسلم بها غير المسلمين كما يؤمن بها المسلمون ، بل أصبحت الموازنة بين الاشتراكية والاسلام تعنى موازنة بين انحطاط وتخبط وصراع دام فى الاشتراكية ، وبين عدالة وحب فى نظام الاسلام .

### الفريون والمشاركة الاجتماعية :

قال ليو دوروس : ولقد وجدت فى الاسلام حل المشكلتين اللتين تشغلان العالم طرا : الأولى قول القران : « **انما المؤمنون اخوة** » (١) بهذا أجمل مبادئ الاشتراكية ، والثانية فرض الزكاة على كل ذى مال .

وقال المستشرق « جب » استاذ اللغة العربية بجامعة لندن : « مازال الاسلام يحفظ التوازن بين الاتجاهين المتقابلين فى دنيا الغرب ، فهو يساوى ويوائم بين الاشتراكية القومية الأوروبية ، وبين شيوعية روسيا ، فلم يهو بالجانب الاقتصادى من الحياة الى ذلك النطاق الضيق الذى أصبح من مميزات أوروبا فى الوقت الحالى ، والذى هو اليوم من مميزات روسيا أيضا . »

ويقول المستشرق « ماسينيون » : ان لدى الاسلام من الكفاية ما يجعله يتشدد فى تحقيق فكرة المساواة ، وذلك بفرض الزكاة التى يدفعها كل فرد لبيت المال وهو يناهض الديون الربوية . والضرائب غير المباشرة التى تفرض على الحاجات الاولى الضرورية . ويقف فى نفس الوقت الى جانب الملكية الفردية ورأس المال التجارى ، وبذا يحل الاسلام مرة أخرى مكانا وسطا بين نظريات الرأسمالية والبرجوازية ، ونظريات البلشفية الشيوعية .

ثم يقول : وليس من مجتمع آخر له مثل ما للاسلام من ماض كلل بالنجاح فى جمع كلمة مثل هذه الشعوب الكثيرة المتباينة على بساط المساواة فى الحقوق والواجبات (٢) .

(١) الحجرات : ١٠ .

(٢) اشتراكية الاسلام للسباعى ص ٢٩٩ - ٣٠٠ - ط : اخرنالك .

وقال المستشرق الألماني « هل » : ان انتظام المؤمنين في الصلاة شجع روح الوحدة بين المسلمين ، وخلق بينهم شعورا بالمساواة التي كانت افكارا جديدة على أهل بلاد العرب . والى جانب الصلاة كانت فكرة المساواة الاجتماعية تجديدا تاما أحدثه الاسلام ، فأصبحت مساعدة الفقير والقيام بأمره واجبا مقدسا ، ولم يعد من شأن الأفراد ان يعطوا كيفما شاءوا ، وانما غدت الزكاة فرضا تجبى الى بيت المال وينفق منها على الفقراء (١) .

وغير هؤلاء كثيرون من الباحثين المسيحيين المنصفين نكتفى بذكرناهم لنرى ماذا في الكتاب من العوامل التي تقيم أفضل نظام يضم أرقى ما في النظم الاشتراكية ويصل بنا الى خيرها بدون المتاعب التي تصاحب جميع النظم الاشتراكية في العالم .

\* \* \*

---

(١) محمد رسول الله — للدكتور شحاتة — ص ٣٦ ، ٣٧ .

## رعاية اليتيم

(١) قال الله تعالى : « وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم ، ولا تاكلوها اسرافا وبدارا ان يكبروا ، ومن كان غنيا فليستعفف ، ومن كان فقيرا فلياكل بالمعروف ، فاذا دفعتم اليهم اموالهم فاشهدوا عليهم وكفى بالله حسيبا » (١) .

\* \* \*

قال زيد بن اسلم : قوله سبحانه « فلياكل بالمعروف » منسوخ بقولسه تعالى : « ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما انما ياكلون في بطونهم ناراً » (٢) وقد روى عن ابن عباس هذا ايضا . كأنهما يريدان أن الله حرم على الفقير أن يأكل من مال اليتيم شيئا ولو كان ما يأكله هو أجر عمله . . وهذا معناه : أن الفقير يظل فقيرا محروما من مال اليتيم الغنى بماله ، بينما يزيد اليتيم غنى بما يبذله الفقير في تنمية ماله بلا ثمن ولا اجر . . وهذا ما ينافيه عدل الاسلام الاجتماعى الواضح الذى قرره الاسلام قبل بروز هذه النعرة الاشتراكية بانئى عشر قرنا من الزمان في سورة الحشر « كى لا يكون دولة بين الاغنياء منكم » (٣) كما ينافى المسيحية في نظرتها الى المال حين تقرر « لا يدخل في ملكوت الله غنى » .

وكان زيدا يرى ان الاكل من اموال اليتامى يكون ظلما دائما ، ولذا امكنه ان يتصور نسخ اكل الفقير من مال الغنى اليتيم بالمعروف . وهذا التصور خطأ فان ثروة اليتيم قد تكون بحيث يعمل فيها كثيرون غير الوصى عليه ، ولا يمكن أن يعملوا بغير اجر ، واذا لم يعملوا غسدت ثروة اليتيم ، واذا عملوا بدون اجر ربما هلك اولادهم من الجوع . . فمنطق الحياة والفطرة أن للعامل أجره يأخذه بالحق ممن يعمل في ماله سواء اكان يتيما أم غير يتيم . . أما اكل مال اليتيم ظلما فيتمثل في صور كثيرة اظهرها ان يأخذ الوصى على عمله في مال

(٢) النساء : ١٠

(١) النساء : ٦

(٣) الحشر : ٧

اليتيم أكثر من الأجر المعروف ، أو أن يبدد أموال اليتيم في غير صالحه . . .  
فالأكل بالمعروف الذي أباحته الآية الأولى لا يعارضه تحريم الأكل ظلما ، وهو  
الذي ليس بالمعروف ، ومفهوم تحريم الأكل من مال اليتيم إذا كان الأكل ظلما :  
أن يكون الأكل حلالا إذا كان بالمعروف . وبهذا ينكشف فساد القول بالنسخ ،  
ويتضح أنه لا تعارض بين الآيتين . .

ثم ان العدل الذى تحققه الآية « ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما  
انما يأكلون في بطونهم نارا » منشؤه رعاية الحق للانسان الضعيف الذى يعجز  
عن رعاية حقه .

كما أن العدل الذى تحققه الآية « ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف »  
منشؤه رعاية الحق للانسان الذى يعجز عن رعاية حق اليتيم دون أن يأخذ  
أجرا على عمله .

والحقيقة العلمية الاجتماعية في الآية التي يدعى البعض نسخها أنها  
تقرر للفقر عند الغنى حقا على عمله ولو كان يتيما قاصرا ، ليعرف الراشدون  
الكبار — من باب الأولى — حق الفقير العامل عندهم ، وأن على المجالس  
الحسبية الاتباع في المحاسبة على حقوق اليتامى تاركة أخذ حقوق غيرهم  
منهم بالعدل .

ولست في ابطال القول بالنسخ بدعا ، وانما عارض القول بالنسخ من  
السابقين محيي الدين بن عربى ، وعائشة بل وابن عباس في رواية أخرى  
عنه ، وكثير من التابعين الذين استنبطوا من الآية أحكاما عملية أخرى بناء  
على انها محكمة (١) .

ثم نترك للقارئ أن يتأمل ما بقى في الآية من معالم الحرص على الحق  
والعدل ، كما في الاختبار العملى لمعرفة النصح الاجتماعى لليتيم قبل تسليبه  
حقوقه مهما بلغ من السن ، ومن دقة مراجعة الحساب في السنوات التربوية  
من سن الرشد ، ومن الدعوة الى الصفة عن مال اليتيم اذا كان العامل في  
ماله ذا سعة من العيش ، ثم ضرورة الشهادة على تسليم اليتيم حقه . .

---

(١) الاكليل للسيوطى ص ٦١ وأحكام القرآن لابن عربى . القسم الأول

(ب) قال تعالى : « ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما انما ياكلون  
في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا » (١)

قال هبة الله في كتابه عن الناسخ والمنسوخ : ان الآية المذكورة  
منسوخة بقوله تعالى قبلها « ومن كان غنيا فليستعفف » (٢) ، والمعروف :  
القرض ، فان ايسر رد ، وان مات ولم يوسر فلا شيء عليه .  
والحقيقة انه لانسخ : فالآية الاولى تنهى عن ظلم اليتيم واكل امواله  
بالباطل ، والآية الثانية تطالب الغنى بالا يظلم اليتيم ، وبأن يعف عن ماله  
فينميه له احتسابا لوجه الله ، ولا يجعل مال اليتيم موضع اطماعه ، واذا  
كان ولى اليتيم فقيرا فلا يظلم اليتيم في اخذ اجرة على ولاية ماله اكثر من  
الاستحقاق .

فالآيتان متعاونتان ويؤكد كل منهما الآخر ، اذ في الآية « ومن كان  
غنيا .. » بيان للحكم وحث على التعفف عن اموال اليتامى . وفي قوله  
« ان الذين ياكلون اموال اليتامى .. » تحذير لمن لايعف عنها بعذاب شديد .  
والحقيقة العلمية الاجتماعية في الآية التي يدعى البعض نسخها : انه  
لايصح للغنى أن يضيف الى ثروته وغناه من اموال اليتامى الضعفاء  
العاجزين عن تنمية اموالهم شيئا حتى لا يصبح اليتامى الاغنياء فقراء ، بينما  
يثرى على حسابهم آخرون من الاغنياء ، او الفقراء المستغلين . وهذا  
حفظا للتوازن بين الطبقات .

وقد جعل الله هذا البيان دينا الى جانب النظم القانونية التي شرعها  
لحفظ الحقوق المالية العامة .

والعجب ان الله ينبهنا بهذه الآية الى أن فزعة الاستغلال كما تكون  
في الرأسماليين ، تكون كذلك في الفقراء ذوى النفوس المريضة ، فليست  
المسألة راجعة الى الغنى أو الفقر ، ومن هنا كان تشريع القرآن مراقبة  
للفقر ودقة في محاسبته ، وكما لسلطان الغنى خشية أن يمتد بينما تتسائط  
منه الفضائل الانسانية كالمروءة والوفاء والارحية والسخاء عندما تتدنى

(٢) النساء : ٦

(١) النساء : ١٠

نفسه فيأخذ على خدماته لليتيم أجراً .. فالإسلام يرمي حق الفقير على عمله ، كما يرمي حق النفس الإنسانية المتكاملة المتسامية في الفضائل عندما تصيب الغنى لوثات الجشع والمادية الرخيصة .

إلا ما أبدعه من نظام في هذه الآيات .. أنها تصنع الشيء الكثير في بناء المجتمع المتوازن اقتصادياً على أساس عادل .. إذ إن الصغير الضعيف عاجز عن الكسب ، وماله الذي ورثه ليس سريع النماء ؛ لأنه عاجز عن تربيته لصغر سنه ، وقلة تجاربه في الحياة الاقتصادية ..

أما الغنى الكبير فله أمواله النامية ، وحتى لا يزداد الغنى نماء في ماله إذا هو أخذ أجر رعايته لمال اليتيم طلب القرآن من الغنى أن يستعفف ، ويحتسب أجر ما يفعله عند الله .. وبتلك الرعاية المادية التي لا أجر لها يرتفع اليتيم شيئاً ما ، في عالم الاقتصاد ، بينما تقلم أظافر الغنى بمحض إرادته عندما يترك أجره ليزيد به مال اليتيم الضعيف .. وهكذا يضع الإسلام الأسس التي لا تسمح بوجود الفوارق الطبقيّة المستنكرة .

أخرج البخاري رحمه الله عن عائشة رضي الله عنها قالت : نزل قوله تعالى : « **وهن كان غنيا فليستعفف** » في ولى اليتيم : من كان غنيا فليستعفف ، « **وهن كان فقيراً فلياكل بالمعروف** » بقدر قيامه عليه ..

نفى الآية :

( ١ ) تحريم الأكل من مال اليتيم على الولى الغنى .. خلافاً لمن أجازهم بقدر أجرته .

(ب) جواز الأكل للولى الفقير ، ولكن بقدر أجرته .. خلافاً لمن منع أكله مطلقاً .

وفى أكل الفقير بأجره رفع لمستوى الفقير ، وتشجيع له على العمل .

**تفسير المراد « بالمعروف » :**

١ - أخرج أحمد وأبو داود والسنائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً قال يا رسول الله : ليس لى مال ولى يتيم . فقال : « كل من مال يتيمك غير مسرف ولا حبير ولا محتئل مالاً ، ومن غير أن تقى مالك بماله » : وبهذا التفسير للمعروف تتضح لسمى مظاهر العدالة الاجتماعية

التي لم تصل اليها الاشتراكية ، اذ جعلت المال لتغطية حاجة الانسان سواء كان هو المالك للمال أم غير مالك له ..

٢ — وفسر قوم قوله سبحانه « **بالمعروف** » على القرض حتى يرد بدله اذا ايسر . وقد اخرج هذا ابن ابي حاتم من طريق ابن ابي طلحة ، عن ابن عباس وعن جماعة من التابعين ، وهو قول لا يتنافى مع المبدأ القائل بأن المال يجب ان ينتفع به في حاجة المحتاج . اما اشقراط رده عند اليسار فدفع للهمم الى العمل ، وتأمين مالى عند تكرار الحاجة : حاجة المقرض او حاجة غيره .

٣ — رذهب قوم الى اباحة الأكل دون الكسوة لقوله « **فلياكل** » . واخرج الفريابي من طريق عكرمة عن ابن عباس في الآية قال : اذا احتاج ولى اليتيم وضع يده فأكل من طعامه ، ولا يلبس منه ثوبا ولا عمامة ، وهذا دوران مع اللفظ لم يمنع أن يقرر أن المال فيه حق للجائع ولو كان المال مال يقيم ، وهذا فيه هجوم كبير على فلسفة الرأسمالية التي ترى حق الملكية حاميا يحمى المال من حاجات الآخرين الرئيسية ..

وبعد : فما نحن رأينا في كل التأويلات السابقة اجماعا على وجوب رعاية مال اليتيم الذى توقف نموه الاقتصادي ، وعلى وجوب حمايته من استغلال العامل له ، مع ضمان حق العامل في الحياة .. وهكذا نجد في الآية : صيانة المال من استغلال الأغنياء ومن استغلال العمال معاً. الأمر الذى نجده فريدا ، وتندر ملاحظته في البحوث الاشتراكية الشائرة التى تستهدف الاستعلاء والارتفاع بطبقة « البروليتاريا » ( العمال ) فيتحطم استبداد ليسود آخر ..

كما رأينا في هذه التأويلات كيف أن وجود المال في يد المرء ولو كان يتيما لا يمنع حقوق الناس فيه سواء اكانت حقوقا شخصية كحق من يعمل في تنمية المال ، أو حقوقا اجتماعية كحق الجائع ، وكواجب الزكاة ..

\* \* \*

# التكافل الاجتماعي

## ١ - في الزكاة

قال تعالى : « يسألونك ماذا ينفقون ، قل ما انفقتم من خير  
فلوالدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل » (١) .

\* \* \*

قال بعض القدماء : نسخت هذه الآية بآية الزكاة التي في سورة التوبة :  
« انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها ، والمؤلفة قلوبهم ،  
وفي الرقاب والفرامين وفي سبيل الله وابن السبيل ، فريضة من الله » (٢) .  
وهذا القول باطل : لان آية التوبة نزلت لتبين مصارف الزكاة ، وهي الجوانب  
التي خلقت النظم الاشتراكية للتلف بها وجبر صدعها ، وعلاج مشكلاتها ..  
فالفقراء والمساكين طبقة لا تجد ما يكفيها من تكاليف الحياة ، فجاءت  
الزكاة لتكفل لهم هذا الجانب ، ولعل بعضهم يستعين بزكاته على ايجاد  
وسيلة لكسب رزقه ..

والذين يقومون على حراسة نظام الزكاة واتقاؤه ، لصيانة نظام التكافل  
قد فرض الله لهم في اموال الزكاة نصيب حتى يقوموا بواجبهم نحوه خير  
قيام .

والذين لمع نور الحق امامهم ، ولكن اوهام التقاليد لا تزال تغشى  
ابصارهم وتحاول ان تجذبهم عن الاسلام بعد ان دخلوا فيه ، وتعرضت  
حياتهم الاقتصادية للاهتزاز تبعا لاهتزاز حياتهم العقائدية ، لابد من ان  
نعوضهم ونؤمن حياتهم حتى تستقر عقائدهم على الاسلام ، ويأخذوا  
وضعهم في الجماعة الاسلامية كاملا ومطمئنا .. وهؤلاء هم المؤلفة  
قلوبهم ..

(٢) التوبة : ٦٠

(١) البقرة : ٢١٥

ومثلهم أولئك الذين لو اعطيناهم من المال أزالوا شبح الحرب وفتحوا  
الطمأنينة للمجتمع حتى ينتج الرفاهية التي تطلع اليها البشرية .. وهكذا  
قل في العبيد الذين يريدون الحرية والتخلص من السلطان المالى لسادتهم  
عليهم ... فانهم يعطون من المال ما يساعدهم على التحرر من قبضة  
سادتهم الذين يملكونهم . ويلحق بهؤلاء عون كل اسير ومعتقل من أجل  
الحرية والمثل العليا حتى يشم شذى الحرية .

وعناصر الخير في المجتمع لابد أن نرعاهما ، فنرفع عن كاهل الذين  
يتقدمون من أجل صالح المجتمع بقرض ينفق في سبيل الجماعة ما غرموه  
وأثقل كاهلهم ، وأولئك الذين يضمنون غيرهم في قروض مالية ثم يعجزون  
عن سدادها ، وأولئك الذين ترهقهم الحياة من أمرهم عسرا فيستدينون  
من أجل انفسهم أو اولادهم والمسؤولين برعايتهم .. كل هؤلاء لابد من  
عونهم ، وأولئك هم « الغارمون »

ومن أجل القوة التي تصون السلام والعدالة ، شرع أن يجعل جزء  
من الزكاة لينفق على الجهاد والمجاهدين في سبيل الله ..

ولم ينس الاسلام ظروف المسافرين الذين انقطع بهم السبيل فجعل  
لهم من مال الزكاة ما يبلغون به اهلهم أو المحلة التي يقصدون اليها ..

هذه آية تحدد لنا مصارف الزكاة وتوضحها ، وإذا بها تضع أيدينا على  
الجروح الدامية في جسم المجتمع محملة ببرايم الشفاء التي نسميها  
الزكاة .. فلا يوجد بعدها طبقات تحتاج منا أن نذيبها في اطار الجماعة ،  
لأن المشكلات التي تقيم هذه الطبقات وتعجز البعض عن أن يواصل زحفه  
في ركب الحياة قويا ؛ ستحل وتلاشى فلا يكون ما يسمى بالتناقض الطبقي ،  
ولا بالعمليات الخطيرة التي تسمى تزويد الفوارق بقوانين صارمة حادة  
اليمة ..

### الزكاة تأمين جزء من اثروة ينتهى بتأميمها كلها :

كتب احد الشيوعيين في مصر (١) يقول : « الدعاية المضللة التي  
يشرها بعض رجال الدين زاعمين أن الزكاة تغنى عن تغيير النظام

(١) أخبار اليوم ١/٨/١٩٦١

الاجتماعى ، شارحين الزكاة على انها صدقة يدفعها الغنى فى القرية  
أو المدينة للفقير من أبناء قريته أو مدينته .. هذه الدعاية المضللة لم تعد  
انسانية فى شىء .. انها المطلوب الآن من الاشتراكية هو اغناء الفرد  
نهائيا عن تلقى الصدقة »

وبهذا ظلم الكاتب نظام الاسلام حين ظلله بعض الجاهلين المتحدثين  
بجاسم الدين ان كان هناك من شرح الزكاة — على النحو الذى قاله — من  
رجال الدين . لقد اسرف الكاتب على نفسه وعلى الاسلام وكان جديرا به  
أن يستمع فى يقظة الى سيده الرئيس حين عرض لنظام الاسلام فى معرض  
حديثه عن الاشتراكية العربية (١) فقال :

« ان الزكاة تأميم للمال بعد أربعين أو خمسين سنة اذا لم يعمل على  
استثماره — بعناية — أصحاب هذا المال ، وهى أساس من أساس  
الاشتراكية الراقية ، تقرب بين الطبقات ، وتقوى الروابط بينها » .

وما ذكره الكاتب من أن توزيع الغنى زكاته على الفقراء بالمدينة أو  
القرية لم يعد من الانسانية فى شىء : كلام من لم يعرف ما قاله الفقهاء  
فى نظام الزكاة وقوانينها .. فللزكاة محصولون وخبراء زراعيون يسمون  
« العاملين عليها » يجبونها من الأغنياء حسب نظم دقيقة معروفة ..

وقد أوجب الفقهاء على أصحاب الأموال تسليمها للموظف المختص ،  
وعدم توزيعها بأنفسهم على المحتاجين ما دامت هنالك دولة نظامها الاسلام وتسير  
سياستها وفق أحكامه . واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : « **خُذْ مِنْ  
أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ** » (٢) فالذى يأخذ هو خليفة الرسول وهو حاكم  
المسلمين ، ويقول « **والعاملين عليها** » (٢) فلا يصح أن نضيع وظيفتهم  
الاجتماعية .. والحكمة فى ذلك : —

(١) صون حقوق الفقراء قبل الأغنياء . خشية ادعاء توزيعها كذبا .

(ب) لكيلا تكون للأغنياء منة على الفقراء ، أو سلطان روحى يفسد

---

(١) فى العيد التاسع للثورة سنة ١٩٦١

(٢) التوبة : ٦٠

(٢) التوبة : ١٠٣

أريحية الفقير ومروءاته ، فيعجز عن مواجهة الغنى عند تمرده على آداب المجتمع والسلوك الصحيح .

(ج) ضمان العدالة في توزيع الزكاة بين المستحقين ، فلا يتكسب مال الزكاة لدى الفقير المعروف للأغنياء بسبب من الأسباب ، بينما يحرم منه من قد يكونون أشد حاجة ، فإمكانيات الدولة في تحقيق هذه العدالة أكثر ..

وقد أحصيت الزكوات المستحقة في بعض القرى يوماً من الأيام ، ورسمت أوجه صرفها لانعاش القرية ، وجربنا نظام الزكاة في قرية منها تعاون بعض أفرادها الموسرين في التجربة ، فلم يصبح بها من يشكو فقراً ، ولم تحدث سرقة ممن كان لهم سابق اعتراف للسرقة . وبهذا نعرف كيف أن الزكاة لا تأخذ صفة الاحسان والصدقة على النحو الذي يشوهه نظام الاسلام ، ونذكر أنها نظام تتضاءل أمامه كل النظم الاشتراكية ... ؟ !

ولنعد مرة أخرى — بعد هذا الاستطراد — الى الآيتين :

تلك هي آية مصارف الزكاة في سورة التوبة رأينا آثارها في ازالة الفوارق بين الطبقات ، وعدم السماح لها بالوجود في الصور المتنافرة التي من أجلها قامت وتقوم في المجتمعات عامة ثورات وحمات دماء من أجل تزويد هذه الفوارق .. او التي من أجلها تنهض حركات او تتخذ اجراءات قانونية او استثنائية ، او تنشأ منازعات سياسية على الاقل في بعض الجماعات .

وفرق بين نظام الاسلام الذي لا يسمح بقيام طبقات متنازعة مع احترام الغرائز الفطرية كغريزة التملك وغريزة الشعور بالذات ، وتغاير الشخصية ، وتقدير اختلاف الجهد في العمل ، ومع اعتراف بالفوارق الفردية ، وبين نظام يستهدف الغاء عوامل التفرقة ولو أدى هذا الى التنكر للغرائز الفطرية والفوارق الفردية ، لأنها نزعاً تغلب صالح الجماعة ، وتجعله هو محور السياسة وليس هو صالح الفرد .

وتد أدرك الرئيس ( ناصر ) هذه الحقيقة فكرر مرارا انه قرأ النظريات الاشتراكية الشرقية والغربية ، وقال انها لا تصلح لبلادنا ، وان

الاشتراكية التي يدعو اليها « ليست لها نظرية من هذه النظريات ، لان النظرية هي دليل العمل . ونحن لا نأخذ دليلنا من غير شعبنا بتقاليده ودينه وظروفه » ، وقد ألح في الحاق كلمة « التعاونية » بكلمة الاشتراكية .. وكل ذلك — في نظره انما هو مظهر من مظاهر تبلر عيوب الاشتراكية الوافدة اليها من الغرب أو الشرق ، وهو كذلك اتجاه الى منحى آخر في الاشتراكية ينبع من شرقنا وروحنا وواقعنا التاريخي المشرق (١) ولكن عملية ترقية الاشتراكية بالتعاونية وبغيرها لم يسفر الا عن ازدياد آلام الشعب المريض الذي وصفت لمعالجه الاشتراكية .

اما الآية التي زعم الزاعمون نسخها وهي قوله تعالى : « يسألونك ماذا ينفقون ، قل ما انفقتم من خير فلوالدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل » (٢) فهي في موضوع آخر غير موضوع بيان مصارف الزكاة الذي نزلت فيه آية التوبة ، اذ قال بعض المفسرين : انها نزلت لبيان صدقة التطوع .

وفرق بين الزكاة التي لا تعطى للوالدين بوصفها فقيرين ، وبين صدقة التطوع التي يجوز اعطاؤها لهما بأى صفة يعتقد عليها قلبه .. والقاعدة الأصولية تقرر : انه متى أمكن الجمع بين النصين فلا نسخ .

١ — والآية « يسألونك ماذا ينفقون .. » الخ — بهذا المعنى الذي قاله بعض المفسرين تفتح مجالاً للتكافل الاجتماعي بين الفرد وأسرته ، وبينه وبين مجتمعه ، ممثلاً في الضماف لصفرهم كاليتامى ، وفي الفقراء لعجزهم كالمساكين ، وفي المحتاجين لظروف طارئة كإبناء السبيل ..

ثم تفتح الآية مجال البذل للمجتمع على مصراعيه ، فوجوه الخير كثيرة ، وتتنوع بتنوع البيئات ، وباختلاف العصور ، وذلك في العبارة الجامعة التي يختم الله بها الآية « وما تفعلوا من خير فإن الله به عليم » (٣) .

---

(١) انظر اشتراكية الاسلام للدكتور السباعي فحصل : الواقع

التاريخي .

(٢) البقرة : ٢١٥

(٣) البقرة : ٢١٥

٢ - وأرى أن تفسير هذه الآية هو : ويسألونك عن خير وجوه النفقة  
غقل : النفقة التي تحمل في طيها الخير وتكون في مقدمة أعمالكم الطيبة ،  
هي نفقة تبر بها الوالدين ، أو تصل بها الأترابين ، أو ترحم بها اليتامى  
والمساكين وابن السبيل .

ثم ما وراء هذه النواحي الهامة من أوجه الخير وجوه كثيرة للخير  
والنفقة ، كالمشاق والمعاهد العلمية والمساجد والمصانع ورعاية أهالي  
المجاهدين حتى يثوبوا ..

وما قيل في مصارف الزكاة يقال هنا ويزاد إن دائرة التكافل تجاوزت  
حدود الزكاة ، وأن الأموال التي تشرك فيها مع صاحبها هذه الطوائف هي  
أموال أخرى غير الزكاة ..

ومن نصوص العلماء التي تؤكد هذا المعنى قول علي بن أحمد بن سعيد بن  
حزم الأندلسي ( ٣٨٤ - ٥٦ هـ ) « وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد  
أن يقوموا بفقرائهم ، ويجبرهم السلطان على ذلك إن لم تقم الزكوات بهم .  
فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه .. ومن اللباس للشتاء والصيف  
يمثل ذلك . وبمسكن يكنهم من المطر والصيف والشمس . وعيون المارة » (١)

وهذا التوسع في موارد التكافل بصورة تتجاوز الزكاة ومصارفها إلى  
جميع المال وصنوف البر : من شأنه تقليص أظافر الرأسمالية المستغلة الجشعة  
التي أشعلت نيران الشيوعية والنظم الاشتراكية اليسارية المتطرفة في  
أرجاء العالم .

٣ - وقال السيوطي : الآية « يسألونك ماذا ينفقون » (٢) الخ :  
ليبان مصارف المال الذي يتعلق به الثواب بوجه عام ، كما أن آية التوبة  
« إنما الصدقات » (٣) ليبان مصارف الزكاة خاصة . فلا نسخ « (٤) ..

(١) آراء تقديمية لفتح عثمان ص ٨ (٢) البقرة : ٢١٥

(٣) التوبة : ٦٠ (٤) الأكليل ص ٣٤

وهو قول يلتقى مع رأينا في الآية وهو انها محكمة .

٤ - وحكى السيوطى أن بعض الفقهاء قالوا : ان الآية نزلت في الزكاة ولم تنسخ ، واستدلوا بها على جواز صرفها للوالدين . (١) .

وهى بذلك تلتقى مع الزكاة ولا تتعارض معها . وقد اتفقت الآيتان على ذكر اصناف هى فى حاجة الى عونها وهى طبقات المساكين وابن السبيل ثم انفردت آية البقرة بذكر الوالدين والأقربين واليتامى . . وعامة وجوه الخير ، وانفردت آية التوبة بالعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم ، وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله .

وفى اتساع دائرة مصارف الزكاة اتساع فى تطبيق مبدأ تفتيت الملكية وتدويرها فى المجتمع ذلك التدوير الذى تتسم به فكرة ذوبان الفوارق الاجتماعية ، فهى بهذا الاعتبار ذات قيمة كبرى فى دعم الحياة الاشتراكية .

#### الصدقات المستحبة :

والى جانب هذه الزكاة المفروضة حض الله الاغنياء على التصدق والاحسان للمساكين والمحتاجين ، ويجعل هذا واجبا فى اموالهم «والذين فى اموالهم حق معلوم . للسائل والمحروم» (٢) «فآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ، ذلك خير للذين يريدون وجه الله ، واولئك هم المفلحون» (٣) فصاحب المال امين على حقوق الفقراء عنده وخليفة الله فى رعاية شؤونهم المالية . « آمنوا بالله ورسوله وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه ، فانفقن آمنوا منكم وانفقوا لهم اجر كبير » (٤)

\*\*\*

(٢) المearج-٢٤ : ٢٥٤

(٤) الحديد : ٧

(١) الاكليل ص ٢٤

(٣) الروم : ٣٨

## ٢ - إنفاق فضول الأموال

قال الله تعالى : « ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو » (١) .  
وقال بعض المفسرين : هذه الآية نسختها آية الزكاة المفروضة : التي  
بالتوبة .

\* \* \*

وهو قول باطل ، لأن الآية نزلت جوابا لمن سألوا : ماذا ينفقون ؟ فبين  
الله لهم أن ما ينفقونه هو ما زاد عن حاجات الانسان . وقد شرح النبي صلى الله  
عليه وسلم هذه الحقيقة : فقال : « من كان عنده فضل ظهر فليعد به على  
من لا ظهر له ، ومن كان عنده فضل زاد فليعد به على من لا زاد له » . .  
قال أبو سعيد راوى الحديث : فذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
اصناف الفضل ما ذكر حتى ظننا أنه لا حق لاحد منا في الفضل .

وقد حض رسول الله على الاستمساك بهذه الآية فقال : « طوبى  
لمن انفق الفضل من ماله ، وأمسك الفضل من لسانه » .  
وفي الحديث الشريف : « المسلم أخو المسلم . . لا يظلمه ولا يسلمه » .  
وعقب ابن حزم على ذلك بقوله : « ومن ترك أخاه المسلم يجوع  
ويعمرى وهو قادر على اطعامه وكسوته فقد أسلمه » .

فالآية — اذن — نزلت في بيان حكم فضول الاموال عند حاجة الفقراء  
او المجتمع ، بينما آية الزكاة نزلت في بيان مصارف الزكاة وفرضيتها .  
ثم ان الزكاة في انصبة معلومة ، بينما فضول الاموال لا نصاب لها  
مضبوطا . . فان حاجات الناس تختلف .

وقد اقر عمر بهذه الحقيقة ، واعلن عزمه على انفاذ هذا المبدأ بحكم  
القانون فقال قبيل وفاته : لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لأخذت فضول  
أموال الاغنياء فرددتها على الفقراء .

وعن على رضي الله عنه : « ان الله فرض على الاغنياء في أموالهم بقدر

ما يكفى فقراءهم » ، فلو لم تكف الزكاة أخذ غيرها حتى ينال الفقراء غذاءهم الذى يقرر علماء التغذية كفايته للجسم ، وينالوا كساءهم اللازم لوقايتهم من الحر والبرد ، ويجدوا لهم مساكن تقيمهم عيون المارة ، لا كهذه التى نجدها فى سراديب « بدرومات » بأسفل المنازل فهى لاتقى انكشاف عورة ، ولا تحفظ طعاما من غبار الطريق ، ولا اثنا من عبث الاطفال السابلية ، ولا تسمح للشمس والهواء بتطهير المسكن من الجراثيم الضارة كما ينبغى .

**الخطأ فى تطبيق هذا المبدأ :**

الخطأ الذى وقعت فيه بعض الدول الاشتراكية . شرقا وغربا عند أخذ فضول الاموال : هو انها تعمم فى تقدير حاجات الافراد — دون دراسة دقيقة لحاجات الفرد ومطالبه الجدية فى الحياة ، ومن هذه المطالب ان يستمتع — فى غير سرف محرم ولا صلف واستعلاء واستغلال .. والواجب ان تدرس — عند مصادرة الفضول — حاجاتهم اجتماعيا ، كما تدرس احوالهم الاجتماعية عندما نعطيهم اعانات اجتماعية لو كانوا فقراء .. وهذا انصافا .. وتحقيقا للعدالة ..

\*\*\*

وانما فرقت الدول الاشتراكية بين الحالين ( المصادرة للفقير — والعطاء للفقير ) ولم تنسوا فى الدراسة لحوال المرء فى الامرين معا ، فهى فى العطاء تعطى بروح غير الروح التى تكون عند المصادرة ، وجنحت الى التعميم والدراسة العامة للمجتمع لا للافراد ، وذلك لشعور الحكام فى هذه الدول الاشتراكية بنقص الوازع الدينى فى المجتمع البشرى الراهن ، فهم يخشون وقوع المشرفين والاختصاصيين الاجتماعيين تحت سلطان الاغراء المالى ، او الخداع العاطفى الذى يجيده الانسان عندما يجد نفسه امام من هو اقوى منه .. ويشعر بحاجته الى مرضاته ولو بالركوع بين يديه ريثما يحصل على ما يريه ..

..... وفى التعبير بقوله تعالى « **خُذْ الْعَفْوَ** » تشريع دقيق يصون الوجهة النزاعة الى تقارب الطبقات من احقاد الافراد على مجتمعاتهم .. فهو تعبير يدلنا على انه اذا كان المرء محتاجا الى المال — ولو كثر — للإنفاق منه على نفسه او على من تلزمه نفقته انفاقا مشروعا .. لم يكن من الواجب عليه حينئذ ان ينفق على من هو احسن حالا منه ، ولم يشرع الشارع له ان ينفق على غيره نفقة اذا كان اهله اولى بها واحوج اليها من غيرهم ..

وقد استغل ( سحنون ) بلاية على منع أن يبب الرجل ماله بحيث لا يبقى لنفسه ما يكفيه (١) .. وذلك حتى لا يسقط المرء صريعا في الحياة ، فالصدقات انما وجبت ليرتفع بها المستوى المعيشى لمن كان مستواهم منحطا ، وليست مشروعة لتزويد الفقراء فقرا ..

قال كعب بن مالك : قلت يا رسول الله ان من توبتى ان انخلع من مالى صدقة الى الله والى رسوله صلى الله عليه وسلم . قال : « أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك » (٢) .

ولهذه العلة نفسها كان حجر الرسول على ما زاد عن الثلث في الوصية ، وجعلها غير نافذة فيما زاد على الثلث الا برضاء الورثة .. هذا من جانب المعطى .

اما الآخذ فلا يصح أن يأخذ الا بقدر حاجته ، فلا يكون جشعا ، كما هو واضح من حديث الرسول لحكيم بن حزام .

قال حكيم : سألت النبي صلى الله عليه وسلم فأعطاني ثم سألته فأعطاني ، ثم سألته فأعطاني . ثم قال لى يا حكيم : « ان هذا المال خضرة حلوة . فمن أخذه بطيب نفس بورك له فيه ، ومن أخذه باشراف نفس لم يبارك له فيه ، وكان كالذى يأكل ولا يشبع ، واليد العليا خير من اليد السفلى » (٣) .

وهذا المعنى هو الذى يتمشى مع الحديث : « خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى .. وابدأ بمن تعول » (٤) .

وهو لا يتناقى مع مبدأ الايثار الذى امتدح الله به الانتصار في قوله عنهم « ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة » (٥) لأنه لم يكن في المجتمع قادرا على اكرام الفقراء المهاجرين ، وراضيا عن ذلك — غير الانتصار ، فهو وصف لم يصل اليه اشتراكى ولكنه اقتصاد الاخاء الاسلامى ، فيه يعطى

---

(١) الاكليل ص ٣٥ (٢) صحيح البخارى ج ٢ ص ١٣٩

(٣) صحيح البخارى ج ٨ ص ١١٦

(٤) صحيح البخارى ج ٢ ص ١٣٩ (٥) الحشر : ٩

المرء حق الحياة لغيره عن رضا ، بينما هو في حاجة الى هذا الحق .  
ولو أن الناس ساروا في حياتهم هكذا . . كل يتمنى ويعمل جاهدا  
راضيا لاسعاد الآخرين مؤثرا لهم على نفسه ، لما كان للتطاحن الطبقي  
وتصارع الطوائف وجود في مجتمعنا ولا مكان في صفوفنا . . فهو نمط يسمو  
على اشتراكية المال في الواقع ، لأنه خروج عن المال ليشارك فيه المحتاجون  
اليه . . وهو خلق من الاخلاق الكريمة التي تجعل من مثلهم العليسا  
في الحياة ليس مجرد الرضا بالمشاركة في أموالهم ، بل هو الرضا بمنح  
حقوقهم في الحياة كلها للمحتاجين — هو خلق يجعل من هؤلاء الماء البارد  
الذي يطفئ لهب المادية في نفوس الماديين ، بل ويجعلهم هم الظل الوارف  
الذي يهب نسيمة على الانسانية كلها روحا وسلاما . وأمنا وسعادة — انه  
الخلق الذي يملك به أهله قلوب الناس جميعا ، وفي كل وقت ، عندما  
تتصرم وتتفرق الجماعات من حول الأغنياء الذين يقل مالهم كما في الحديث :  
« انكم لن تسعوا الناس بأموالكم فسعوهم بأخلاقكم » . . وفي مقدمتها  
الايثار . .

### أبو نر وفضول الأموال :

كان أبو نر ينهى الأمراء والأثرياء عن الترف ويدعوهم الى انفاق أموالهم  
في سبيل الله ، ويحرم الكنز ولو أخرجت زكاته مادام في المسلمين من يحتاج  
هذا الكنز ، فهو ليس كالشيوعيين الذين يصادرون ثمار جهود الكادحين دون  
حاجة او تعويض ، وانما يؤمن بالملكية ولكنه يدعو الى بذل كل ما يفرض عن  
الحاجة في سبيل الله ، ويجسد هذا واجبا بينما كان يرى غيره من  
المصحابية أن ما بعد الزكاة والواجبات المالية الأخرى يكون البذل منه مستحبا .  
وسواء أكان البذل الذي شرعه الله في فضول الأموال من باب الوجوب أو  
الاستحباب فهو سد منيع يقى من تسلل الشيوعية ويحمى من الفرقة الطبقيّة .



### ٣ - حق الفقراء يوم الحصاد

قال الله تعالى : « وهو الذى انشا جنات معروشات وغير معروشات ، والنخل والزرع مختلفا اكله ، والزيتون والرمان متنسابها وغير متنسابه ، كلوا ممن ثمره اذا اثمر وآتوا حقه يوم حصاده ، ولا تسرفوا ، انه لا يحب المرففين » (١) دعوى النسخ :

روى عن ابن عباس ان الحق الذى فى الثمار هو ما كان يتصدق به يوم الحصاد بطريق الوجوب من غير تعيين المقدار ، ثم نسخ بالزكاة . . وهذا هو مذهب سعيد بن جبير .

وحجة الذين يذهبون هذا المذهب هى ان سورة الانعام مكية ، واما آية الزكاة فنزلت بالمدينة .

#### بطلان الدعوى :

وهذه الدعوى باطلة ، اذ روى ابن الجوزى عن ابن عباس وقتادة ان السورة مدنية . . وبذلك تنهار حجة الذين يزعمون نسخها .

كما نقل عن ابن عباس رواية اخرى يقول فيها : ان حق الثمار هو الزكاة الواجبة ، فآية الزكاة تؤكد المطلوب فى الآية ولا تنسخه .

ويقول الرازى : لا نسلم بأن الزكاة لم تكن واجبة بمكة ، وكون آيتها مدنية لا يدل على ان الزكاة نزل تشريعها فى المدينة . فالرحى الذى ينزل بالتشريع ليس هو القرآن فقط .

والقول بأن الآية لم تنسخ هو مذهب انس به مالك ، وطاوس ، والحسن وجابر بن زيد ، وسعيد بن المسيب ، ومحمد بن الحنفية ، وقتادة .

#### ما المراد بالحصاد ؟

روى فى هذا تفسيرات كلها تستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية ، وتبتم المودة بين طبقات المجتمع .

(١) الانعام : ١٤١

( أ ) قال على بن الحسن وعطاء ومجاهد وحماة : هو اطعام من حضر ، وترك ما سقط من الزرع والثمر للفقراء .

( ب ) وأخرج ابن مردويه وابن النحاس في كتابه عن النسخ من طريق ابن لهيعة عن دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في تفسير قول الله سبحانه « **وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ** » . هو ما يسقط من السنبل ( ١ ) ولكن دراجا وشيخه أبا الهيثم ضعيفان كما يقول علماء رجال الأثر . وقد قيل يؤخذ بالضعيف في فضائل الأعمال .

( ج ) وقال الربيع : هو لقاط السنبل .

( د ) وقال مجاهد : كانوا يجيئون بالعذق عند الصرام فيأكل منه من هر . . وما قاله الربيع وإبراهيم ومجاهد مشروع عندهم على سبيل الذنب والاستحباب .

( هـ ) وقال آخرون : الأمر للوجوب ، إذ في المال حق يوم الحصاد غير حق الزكاة ، وهو اطعام من حضر ، وترك ما سقط من الزرع والثمر للمحتاجين .

\*\*\*

ما المراد بيوم الحصاد ؟

قال ابن عباس : هو يوم يكال الزرع والثمر ويعلم كيله ( ١ ) .

رأى في الآية :

أرى أن الآية تضمنت أمرين :

١ - ما يعطى على سبيل الهدية والمنحة يوم الحصاد . . وما يترك للفقراء من لقاط السنبل . . وهو مشروع ندبا ، وتوجه الأريضة ، ومقداره متروك لظروف الناس وطباعهم ، ومدى تدبيرهم وتنافسهم في البر .

٢ - تعجيل اخراج زكاة ما بلغ النصاب بمجرد معرفة قدر المحصول . . وطلب التعجيل باخراج الزكاة يتضمن تأكيد فريضة الزكاة تأكيدا جعل الشافعي وكثيرين من السلف يفتون بقتال تاركها . . وجعلت بعض العلماء يحكمون بكفر الذين لا يؤتون الزكاة ، مستنبطين هذا من الشرط في قوله تعالى « **فَأَنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ** » ( ٢ ) - فان مفهومه أن من لم يصل ، او لم يؤد الزكاة لا يخلى سبيله ، وانما يهراق دمه ( ٢ ) .

( ١ ) الاكليل ص ١٠١ ( ٢ ) التوبة : ٥ ( ٣ ) الاكليل ص ١١٦

## ٤ — حق الضيافة والمودة

وصف الله المتقين فقال : « ان المتقين في جنات وعيون • آخذين ما آتاهم ربهم ، انهم كانوا قبل ذلك محسنين • كانوا قليلا من الليل ما يهجعون • وبالأسحار هم يستفرون • وفي أموالهم حق للسائل والمحروم » (١) •

\*\*\*

قال أبو عبد الله بن حزم : قوله سبحانه « وفي أموالهم حق للسائل والمحروم » نسخ بآية الزكاة •

وهذا القول مردود ، لأن كلمة ( حق ) عابة المدلول ، والحقوق التي فرضها الله في المال ليست هي الزكاة فقط ، فالجائع علينا اطعمه ولو كنا قد أخرجنا الزكاة ، وتلزم الدية البلد الذي مات فيه جوعا إذا كان قد طلب الطعام فلم يطعمه أحد ، وان كانوا قد أخرجوا الزكاة •

والنبي صلى الله عليه وسلم يقول : « من لا يرحم الناس لا يرحمه الله » . (من كان على فضلة . . ورأى اخاه جائعا عريان فلم يفته . . فما رحمه بلائسك ) (٢) وهكذا الأضحية واجب على القادر عند الحنفية ، وهي شيء غير الزكاة ، ولا يسقط وجوبها اخراج الزكاة . .

والآية هنا تجعل للسائل والمحروم حقا من الحقوق الواجبة في المال ، فوجب أن يبقى هذا الحق مع قيام حق الزكاة ، لأن الزكاة تد لانسد هذه الحاجة الاجتماعية . . فاذا كان أبى أو ابنى محروما ويشعر بالحرمان من شيء مباح أنا قادر على تحقيقه له ، فانه يجب على أن أمحو شقاءه وحرمانه ، بينما الرأى الذى عليه جمهور الفقهاء انه لا تعطى الزكاة لهما ، ويقولون : ان من تجب على المزكى نفقته لا يدفعها اليهم باسم الفقراء والمساكين • ودائرة الحرمان المضى ، والاحتياجات التي تدفعنا للسؤال كثيرة ،

(١) الذاريات : ١٥ — ١٩

(٢) هذه عبارة ابن حزم ص ٩ من آراء تقديمية

قد تكون فوق النفقات الضرورية التى تشبع الجوف وتستتر العورة وتدخلة  
المرء فى زمرة مستحقى الزكاة .

ولقد قال ابن عباس : المراد بالحق الذى للسائل والمحروم : هو  
ما توصل به الأرحام ، أو يقرى به الضيف ، أو يحمل به الكل العاجز ،  
أو يعان به المحروم ، وليس بالزكاة ، وإنما هو أمر زائد عليها ، ولم  
ينسخ بالزكاة .

إنها — اذن — آية المروءة التى تحمى المجتمع من ثورة المحرومين وذوي  
الحاجة ، كما تحمى الأسرة والجماعة من شر التفكك ، وتعمل على تقوية  
أواصر القربى والمودة ..

وليس هذا غربيا ، فقد أكدت السنة حق الضيافة بما لايتطلب  
مزيدا .. ففى صحيح البخارى عن أبى شريح الكعبى ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ، جائزته  
يوم وليلة ، والضيافة ثلاثة أيام ، فما بعد ذلك فهو صدقة ، ولا يحل له  
أن يثوى عنده حتى يخرجه » .

فالحديث يجعل حق الضيافة — الذى استنبطه ابن عباس من الآية —  
فريضة فى مدتها المشروعة ، ولا يعتبر ذلك نافلة وصدقة اختيارية الا بعد  
ثلاثة أيام ..

### \*\*\*

وعن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « من كان يؤمن  
بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم  
ضيفه .. ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت » .

وقد روى البخارى انه عليه الصلاة والسلام قال لعبد الله بن عمرو :  
« وان لزورك — أى ضيفك — عليك حقا » .

وعن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم : « من كان يؤمن  
بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليصل  
رحمه » ..

وقد بلغ من توكيد هذا الحق أن مانع الضيافة تعلن عليه الحرب كمانع  
الزكاة ؛ فقد روى عن عقبه بن عامر رضى الله عنه أنه قال : قلنا :

يارسول الله . انك تبعنا فننزل بقوم فلا يقروننا (١) . فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان نزلتم بقوم فأهروا لكم بما ينبغى للضيف غاقلوا ، فان لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذى ينبغى لهم » (٢) .

\*\*\*

وعظمة هذا المبدأ تتجلى فى معالجة المشكلات والعقد النفسية التى تصحب الحرمان والحاجة حينما نجعل جزءا من أموالنا للسائل والمحروم . .  
فى أى مستوى كان الحرمان وكانت الحاجة .

وفى الميدان التطبيقى للآية وجدنا أوقافا اسلابية موقوفة على العائلات الكريمة التى ينبغى الا تسقط عن مستوى تتحطم روحها المعنوية حينما تنزل عنه ؛ مراعاة للأثر المعروف ( اكرموا عزيز قوم ذل ) .

كما كان يذهب القوم فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بسباطات التمر ؛ يعلقونها فى المساجد لمن كان فى نفسه شهوة للتمر . .

كما أن الآية — بهذا التأويل الذى ذكره ابن عباس — تحل مشكلة .  
رقيقى الحال من الذين يفدون الينا من بلاد نائية ، وهم فى حاجة الى الضيافة بعض الوقت ، ريثما ينجز أحدهم عمله ؛ أو يبحث له عن عمل يكتسب منه قوته ، دون تعال منه على نوع العمل ، أو تأنف من وسيلة كسب الأتوت .

مثل هؤلاء الغرباء المكودين من أجل السعى على عمل يقتاتون منه . . هؤلاء وأمثالهم ممن تضطروهم الظروف لاستضافتنا : هم أولى الناس بالحدب والعطف والايواء . . وليس فى تشريع أى دولة ما يكتل لهم هذا الحق . . ولكن فى التطبيق العملى للإسلام وجدت ( المضاييف ) ووقفت عليها الأوتاف . . لكيلا يتلاشى معنى المروءة من المجتمع . . ولئلا تنعدم الأريحية من أبناء الذين يقيمون هذه « المضاييف » ويوقفون عليها هذه الأوتاف . . وهو لون من ألوان الروح التماونية ، ومثل عال للخلق الذى ينشده فلاسفة الاجتماع والاقتصاد ، حين يقطع المرء جزءا من ماله للسائل والمحروم .

\*\*\*

(١) القرى ما يقدم للضيف ، والمعنى يقدمون لنا طعلها .

(٢) صحيح البخارى ج ٨ ص ٢٨ — ٢٩

## ٥ - التعجيل بالزكاة والفروض المالية

قال الله تعالى : « وانفقوا من ما رزقناكم من قبل ان ياتي احدكم الموت فيقول : رب لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكن من الصالحين » (١) .

\*\*\*

### دعوى النسخ وبطلانها :

نقل السيوطى فى الاتقان قولاً بأن هذه الآية نسختها آية الزكاة (٢) . .  
وقد أبطل السيوطى نفسه هذا القول فقال : ان الآية يصح حملها على الزكاة ، وقد فسرت بذلك فلا نسخ .

وقد روى الخازن والبغوى عن ابن عباس ان المراد بقوله : « وانفقوا من ما رزقناكم » هو زكاة الأموال (٣) .

وقال القرطبى : نزلت الآية « وانفقوا من ما رزقناكم . . الخ . . وتدل على وجوب تعجيل أداء الزكاة .

واى نزعة انسانية اعظم من ان يكون احد قوائين الاشتراكية وهو اعطاء حقوق الفقراء والمحتاجين المسماة بالزكاة لهم فى مواعيدها دون تأخير أو احتيال على القانون . ! ؟

ولقد اعتبر الرسول أولئك الاغنياء الذين يتكاسلون فى دفع الزكاة حتى يموتوا مع الكفار الذين يطلبون العودة الى الحياة لاصلاح ما أسدوه من شأن انفسهم فلا يستجاب لهم .

فقد أخرج الترمذى عن ابن عباس انه قال : « من كان له مال يبلغه حج بيت ربه ، او تجب فيه زكاة فلم يفعل ، سأل الرجعة عند الموت » .  
فقيل : انما يسأل الرجعة الكفار . فقال : سألتوا عليكم بذلك قرآنا . . ثم  
قرأ هذه الآية : « وانفقوا من ما رزقناكم من قبل ان ياتي احدكم الموت فيقول  
رب لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكن من الصالحين » (٤) .

(٢) الاتقان ٢ / ٢٣ ط عثمان

(١) المنافقون : ١٠

(٣) تفسير الخازن وبهامشه البغوى ٧ / ٨٥

(٤) الاكليل ص ٢١١

فالإسلام يضع النظام الذى ينصف الفقير من الغنى ، والضعيف من القوى . والمعاجز من القادر ، ويضع معه الدعوة المشددة الى انفاذه ، ولا يعتبر المرء مواطنا صالحا الا اذا أنصف الفقراء واعطى حقوق الجماعة قبل موته .. الا تسمع الى هذا فى قوله « **لولا أخرتني الى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين** » (١) فيجعل الصدقة مقدمة مقرونة بالصلاح ..

وفى هذا المعنى يقول ابو هريرة : جاء رجل الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أى الصدقة اعظم أجرا : قال : « أن تصدق وأنت صحيح شحيح تخشى الفقر وتأمل الغنى ، ولا تهمل حتى اذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا ، ولفلان كذا ، وقد كان لفلان » (٢)

\* \* \*

### هل فى المال حقوق غير الزكاة ؟

لعل القارئ قد تأكد له من عرض الآيات السابقة : ان الزكاة ليست هى كل شئ فى بناء المجتمع الإسلامى المتكامل .. وان هذا الذى نقلناه سابقا عن ابن حزم لم يكن حديثا لا أصل له فى نصوص الشريعة .. بل ان هذا هو ما كان أبو ذر يحب تأكيده عندما بدأ المجتمع الإسلامى يتطور بعد الفتح الإسلامى والاختلاط بالحضارات والنظم الأجنبية فى البلاد المفتوحة .

فلقد كان يرى أن حق الله فى مال الأغنياء لا يقف عند ايتاء الزكاة المفروضة ، ويرى ان لله حقوقا أخرى : هى حقوق البر الخالص القائم على العطف والرحمة .

\* \* \*

ويروى الرواة : أن كعب الأخبار كان فى مجلس عثمان بن عفان : وسأل عثمان الحاضرين : أرايتم من زكى عن ماله . أيبقى فيه حق لغيره ؟ فقال كعب : لا . يا أمير المؤمنين .

فدفع « أبو ذر » فى صدر كعب وقال : كذبت . ثم تلا : « ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ، ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين ، وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفى الرقاب ، وأقام الصلاة وآتى الزكاة .. » (٣) الآية .. فهو يذكر الزكاة بعد ان ذكر اعطاء المال للفقراء وغيرهم برا بهم ودنعا لحاجاتهم .

\* \* \*

(٢) صحيح البخارى ج ٢ ص ١٢٧

(١) المنافقون : ١٠

(٣) البقرة : ١٧٧

## التطبيق العملي :

ولقد رأينا في حياة المجتمع الإسلامي صورا تؤكد هذه الحقيقة عبر التاريخ : فهذه الأوقاف الخيرية التي تحبس على علاج المرضى ورعاية الحيوان حتى الكلاب والقطط ، وعلى الإبهاء وبعث الأمل في الشفاء بوسائل مختلفة ، منها أن يمر بعض الناس في المشافي العامة ، ويحدث أحدهم الآخر بصوت يتصنع فيه التكمم والسرية ولكن بحيث يسمع المريض الحديث الذي مؤداه ان المريض كان في حالة متعبة ولكنه تحسن عن ذى قبل وجاوز مرحلة الخطر .. وهؤلاء المتحدثون يأخذون أجرهم من أوقاف وقفت على هذا الغرض .. وهكذا هناك أوقاف لرعاية الطفولة : من ريعها تعد صنابير ( حثيات ) للبن ولعصير الليمون ، يأخذ منها الفقراء حاجة أولادهم ، ينظم الضمير صفوفهم .. وهناك الأوقاف التي حبست لتشجيع العلم ورعاية الطلاب والعلماء .. والتي حبست على المساجد ، وعلى كسوة النكبة وعلى فقراء الحجاج ، وهناك من صور التطبيق العملي لما لم يصل إليه أبناء أى مجتمع اشتراكى غير اسلامى مبدا الأشعريين الذى كانوا اذا أرملوا ( قتل زادهم ) في سفر أو حضر جمعوا أزوادهم وطعامهم ثم اقتسموه فيما بينهم بالسوية ...

وهكذا رأينا نظم الضيافة ورعاية حقوق الجار ، ووفاء الأمة للنذور لدرجة التشاؤم اذا لم يف صاحب النذر بنذره ، والدعوة الى صلة الأرحام مع قوانين الشريعة التى تنظم النفقة على الأتارب ..

هذه الصور التطبيقية والتشريعية تنطق بأن التكافل فى الاسلام لم يكن مجرد نظرية فلسفية ، وانما كان دائما واقعا اجتماعيا يقوم القانون على رعايته وتحرص تقاليد الأمة على انفاذه ووجوده ..

وكان حملة النظام الإسلامى انفسهم صورة لمبادئهم ، فقد حكى المؤرخون ان معاوية أرسل الى « أبى ذر » ألف دينار فى جنح الليل ففرقتها على المحتاجين .. فلما صلى معاوية الصبح دعا برسوله الذى أرسله الى أبى ذر بالمال وقال له : اذهب الى أبى ذر فقل له : أنقذ جسدى من عذاب معاوية فانه كان أرسلنى بالمال الى غيرك فأخطأت وانيتك ، فهات المال الذى أعطيتك . فقال له أبو ذر : يا بنى قل له : والله ما أصبح عندنا من

فناثريك دينار ، ولكن أخرنا ثلاثة أيام حتى نجتمعها ، فلما عرف معاوية صدق  
أبي ذر في دعوته أرسل الى عثمان يطلب منه أن يستدعى أبا ذر ( ١ ) .

\* \* \*

وقدمت لعبد الرحمن بن عوف يوما سبعمائة راحلة تحمل البر والدقيق  
والطعام ، فلما دخلت المدينة سمع لاهل المدينة رجة ، وبلغ عائشة ذلك  
فقالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « عبد الرحمن  
لا يدخل الجنة الا حبوا » .. فلما بلغه الخبر أسرع الى عائشة وقال لها :  
يا أمه : انى أشهدك انها بأعمالها وأحلاسها فى سبيل الله . أرجو بذلك  
أن أدخل الجنة قائما لا حاييا ....

\*\*\*

تلك هى حرية رأس المال فى المجتمع المسلم الذى يحضره ترآته من  
الطغيان والاستبداد والاستغلال عند الغنى والثراء فى أول سورة نزلت من  
السماء فانه يقول « كلا : ان الانسان ليطغى . ان رآه استغنى . ان الى  
ربك الرجعى » ( ٢ )

\* \* \*

تلك هى حرية رأس المال فى المجتمع الاسلامى تجعل هذا التاجر العملاق  
يعزل نفسه عند اختيار واحد من اثار عمر بن الخطاب بتولية أحدهم خلافة  
المسلمين من بعده .. وقد كان فى استطاعته — وهو من هو مالا وصحبة —  
يستطيع أن يكسب الراى العام لصالحه .. ليست صلاة الرسول وراء  
أبى بكر من أهم العوامل التى رشحته للخلافة .. وهكذا كان عبد الرحمن اماما  
للسول يوما من الأيام ، وهى امامة لم يشرف بها الا أبو بكر وعبد الرحمن  
هذا .. فأين من هذا الراسمالي المصرى ( عبود ) الذى صنع برلمانا لحسابه  
كيا يصل به الى مآرية الذاتية كما تحكى الصحف ؟ وهكذا قل فى الراسمالية  
المستغلة لنظم الحكم فى كل مكان غير اسلامى ..

\* \* \*

---

( ١ ) لواء الاسلام س ١٤ ع ١١ ص ٦٩٠

( ٢ ) العلق : ٦ — ٨

## امتصاص فائض الأموال

قال الله تعالى « **والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم** » (١) .

\*\*\*

١ - وزعم محمد بن حزم أن هذه الآية نسختها آية الزكاة . . وهذا قول باطل ؛ لأن آية الزكاة تدعو الى اخراج جزء معلوم من المال للفقراء والمساكين وسائر مستحقي الزكاة .

وهذه الآية : تدعو الى اخراج فائض الاموال بعد الزكاة في المصالح العامة ، من رعاية فقير أو صلة رحم أو بناء مؤسسة خيرية عامة ، وما الى ذلك من وجوه النفقة في سبيل الله ، فكلا الآيتين يقرر النفقة في سبيل الله ، وليس بينهما تعارض .

٢ - ويروى عن السدي : أن آية الكنز نزلت في مانعي الزكاة . . تحذرهم البخل وتنذرهم عاقبته . . بينما آية الزكاة تحضهم على الدفع والبذل . .

٣ - وإذا رجعنا الى ما قاله علماء الشريعة في هذا المجال وجدنا ما تتضاءل امامه نداءات الاشتراكيين المحدثين :

فقد روى عن علي بن ابي طالب في تفسير الآية : أربعة آلاف فما فوقها كنز ، وما دونها نفقة . . ومعنى هذا أن ما زاد على أربعة آلاف درهم وجب أن يكون في صالح الجماعة البشرية . . فهل ياترى كان هذا أصلاً لما أصدرته بعض الحكومات الاشتراكية كمصر من فرض ضريبة قدرها ٩٠٪ على كل إيراد يزيد على حد معلوم مثل عشرة آلاف جنيه ، ومن تحديد قيمة الأسهم التي يمتلكها الفرد في الشركات المختلفة بما لا يزيد عن عشرة آلاف جنيه (٢) ؟ !

إن الاسلام ترك فائض المال لصاحبه ودعاه الى أن ينفقه بمعرفته ، ليشعر بلذة البذل كما يشعر بتعب الكسب ، فتزيده هذه اللذة مثابرة على

(١) التوبة : ٣٤

(٢) كان هذا في ٢٣ يوليو ١٩٦١ وهو فيما يسمى القرارات الاشتراكية

الكسب . . . ولكن حينما انطمست معالم الاسلام والهدى في المجتمع ، ففسدت القوانين منذ غشينا الاحتلال الزائل الى غير رجعة ، ولم تضرب على يد السفهاء الذين ينفقون اموالهم في غير ما يعود على وطنهم بالخير ، وجفت ينابيع الرحمة ، وطفى الجشع المادى على النفوس فلم تر للعارى وللجاهل وللضعيف وللفقير حقوقا . . . حينما حدث هذا — والتفصيل شر من الاجمال — كان لابد من أن يقرع عبيد الشهوات بالعصا . . . فكانت القوانين الاشتراكية المذكورة بتطبيقاتها السيئة التى اشركت الاغنياء في الفقر مع الفقراء . « **فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات احلت لهم** » (١)

دعا الله اصحاب الثراء العريض الى دين ينصف الفقراء فبخلوا واستغنوا واعتزوا بنظام الارض ، و « **نسوا الله فانساهم انفسهم** » (٢) وكان لهم من أنظمة البشر ما جعلهم يتلفتون الى الله وشرائعه . . . ولكن بعد فوات الأوان . . .

\* \* \*

. . . حقا كان بعض هؤلاء الذى انطبقت عليهم القوانين الاشتراكية في مصر يعرفون حقوق الله والوطن فيؤدونها . . . ولكن . . . هكذا جر البخلاء بالحق عليهم قانونا واحدا . . . فكهذا يقول القرآن : « **وانقوا فتنة لا تصيبين الذين ظلموا منكم خاصة** » (٣) ، فقد كانت انانية عامة الراسمالين هي الفتنة التى دنعنا الى ثورة تأخذ لنفسها من الأوضاع الاستثنائية ما يؤمنها . . . رغم ما نعلمه من أن اعتماد الشعوب على حكوماتها في نواحي البر يقوض معانى المروءة ويقضى على ركيزة هامة في تقدم الجماعات والشعوب ، وهى ركيزة التعاون بين الشعب وأفراده وبين حكومته عندما يعجز دخل هؤلاء عن البذل في وجوه البر والاصلاح الاجتماعى . . . ولكن اثبتت الأيام ان القوانين حين لا ترتبط بالدين تشقى الشعوب ، ولهذا كانت الثورة على هذه الاجراءات الاستثنائية .

\* \* \*

### آية الكنز في النظم الاقتصادية المعاصرة :

نحن نتساءل عن سر الغلاء في وقتنا الحاضر ؟ ويجيب علماء الاقتصاد : ان زيادة كمية النقد او كمية الوسائل التى تحل محله في الشراء

(٢) الحشر : ١٩

(١) النساء : ١٦٠

(٣) الأنفال : ٢٥

تؤدي الى اضعاف قوتها الشرائية بنسبة هذه الزيادة ، فترتفع اثمان الاشياء بنسبة تكاثر النقود أو ما يماثلها كالأوراق المالية .

وفي مصر مثلا وفترة من النقود أدت الى اضعاف قوتها الشرائية ، والى ازدياد الطلب على مختلف البضائع لوفرة هذه النقود ، والثراء الطارئ على كثير من الأفراد .. وعلاج هذا يكون باحدى وسيلتين :

١ — تجميد النقود ووسائل الشراء المتداولة والمودعة ، وجعلها كلها في ايدي الحكومة التي تستبدل بها حينئذ نقودا جديدة توزعها على الأفراد والهيئات حسب حاجاتها ببطاقات كبطاقات التحويل .

وقد نجحت هذه الوسيلة في بلاد كثيرة أصابها تضخم نقدي مثل بلجيكا وإيطاليا عقب الحرب العالمية الثانية .

٢ — امتصاص الزائد من النقد في مشروعات إنتاجية ثابتة (١) .

وهنا نجد أن الآية تحرم كنز الأموال ، وتأمّر بتسخيرها وإفادة الجماعة منها حتى لا يكون هناك فائض يؤدي الى الغلاء ، فيتدمر المجتمع اقتصاديا . وقد يؤدي هذا الفائض الى الطغيان والاستغلال الجشع « كلا ان الانسان ليطغى . ان رآه استغنى » (٢) ، فيؤدي هذا الطغيان الى تدمير المجتمع اجتماعيا بإيجاد فوارق جماعية وطبقات متشاحنة .

كما ان استغلال فائض الأموال يؤدي الى زيادة الانتاج فيقل التكاليف على السلع المعروضة ، وينخفض ثمنها ، لأنه اذا كثر العرض للسلعة انخفض ثمنها ، ولو الى حين .. أو عاد الأمر الى الثمن الطبيعي .

ومن حرص الاسلام على استغلال المال واستثماره حرم الكثر ، كما حرم الربا ، فكثير من الصناع وذوى الطاقات الإنتاجية تحملهم فوائد القرض على الجبن ويخشون أن يعجزوا عن سداد هذه الفوائد بينما يكونون على شيء من التسجاعة لو أتيح لهم من المال ما يستغلونه دون أن يضيفوا الى هم الدين الأصلي هم الفائدة .

وفي تشجيع القروض من الأغنياء أو من الدولة للأفراد أو الجماعات — عند وجود ضمانات سداد هذه القروض — ما يزيد في دخل المقترضين ، ويوفر

(١) الاقتصاد السياسي للدكتور على عبد الواحد وافي ص ٢٢٦ — ٢٣٤

(٢) العلق : ٦ ، ٧

العمل لكثير من العاطلين ، ويتيح الفرصة لمن يستطيع أن يزيد في إنتاج بلاده  
أن يفعل ..

كما أن تحريم الربا يحمل معنى آخر : هو منع أصحاب الاموال من  
العودة كسالى في انتظار ارباح اموال قد تضيع هي وأصحابها بسبب  
كوارث طبيعية أو دولية . أو شخصية ، وحملهم على استقلال اموالهم  
بأنفسهم ..

وآية تحريم الكنز وآية تحريم الربا كلاهما يقرران في صراحة ضرورة  
محاربة استعلاء رأس المال وطغيانه على الكرامة الانسانية التي حرص  
الاسلام عليها قيل أن تظهر لجان حقوق الانسان بثلاثة عشر قرنا ونصف  
في كثير من قضايا التعامل الانساني .

فهو يرفض توقيع المدين على العقود البيضاء بل ويرفض مجرد املاء الدائن  
مستند الدين ، ويجعل للمدين الحق الاول في املاء دينه « **وليه الل الذي عليه**  
.. (١) » ..

كما يبطل الاسلام ثواب الصدقة بالمن والاذى لأنها مظهر لاستعلاء  
رأس المال .

قال تعالى : « **يا ايها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى** » (٢)  
قال سفيان : من من (٣) فسدت صدقته . فقيل له كيف المن ؟ فقال : أن  
يذكره ويتحدث به — والأذى أن يظهر المتصدق الصدقة ، أو يعير بها الفقير .  
وقيل : المن هو استخدام الفقير بالعطاء ، والأذى تعيره بالفقر (٤) .

\* \* \*

### الكنز والحلى :

لم يأخذ الامام الشافعي بعموم قوله تعالى : « **والذين يكنزون الذهب  
والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم** » (٥) في الحلى المباح

(٢) البقرة : ٢٦٤

(١) البقرة : ٢٨٢

(٣) من الثانية : بفتح اليم وتشديد النون ، من المن .

(٤) اركان الاسلام الخبسة للدرديرى ص ١٠٩

(٥) التوبة : ٣٤

كحلى النساء ، لأن الآية سيقت للزم فلا تعم عنده الحلى المباح ، بناء على قاعدته الأصولية التي تقرر أن اللفظ العام الوارد في معرض المدح والذم لاعموم له ، لأن المقصود منه الحث في المدح ، والزجر في الذم (١) .

ولكن الشوكاني روى في نيل الأوطار من الأحاديث ما يوجب الزكاة في حلى النساء وإن لم يعتبرها كنزا ، إذ أن الحلى انتفاع بالمال في التجميل الذي به تكون الحياة بهيجة ممتعة طيبة .

\* \* \*

---

(١) دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب للشنقيطي ص ٦٥

## تفتيت الثروة بالميراث

### ١- توريث النساء

(١) قال الله تعالى : « للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ، وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ، مما قل منه أو كثر ، نصيباً مفروضاً » (١) .

\* \* \*

(ب) وقال هبة الله : نسخت هذه الآية بقوله تعالى بعد ذلك : « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » (٢) . وهذا القول باطل : لأن الآية الأولى انها جاءت لمجرد بيان ان للنساء في الميراث حقا ، كما ان للرجال فيه حقا . وقد كن محرومات منه حرمانا يكسد الثروة في جانب الرجال بينما يحرم منها النساء وأسرهن فيختل التوازن الاقتصادي والاجتماعي .

وأما قوله سبحانه « للذكر مثل حظ الأنثيين » فهو لبيان المقدار تفصيلا .. وتفصيل المجهل ، وإيضاح المجهول ليس نسخا ، وانما هو أسلوب بلاغي لتأكيد المعنى وتركيزه في ذهن السامع .

وقال السيوطي : قوله تعالى « للرجال نصيب مما ترك الوالدان . » الآية : هو أصل الميراث ، والأصل لا يعارضه الفرع . وقد استدل بعموم الآية « للرجال نصيب » .. الخ من ورث ذوى الأرحام (٣) .. ولاشك ان توسيع دائرة الميراث حتى تشمل ذوى الأرحام هو توسيع في مجال تفتيت الثروة وتوزيعها في أكبر مجموعة يمكن أن يرفع شأنها الميراث ..

\* \* \*

(٢) النساء : ١١

(١) النساء : ٧

(٣) الأكليل ص ٦٢

## ٢ - ميراث الزوجات

قال الله تعالى « **والذين عقدت إيمانكم فآتوهم نصيبهم ، ان الله كان على كل شيء شهيدا** » (١)

\*\*\*

وقال بعض العلماء : ان هذه الآية منسوخة بقوله تعالى « **وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله** » (٢) .

وقد رفض « أبو مسلم » دعوى النسخ قائلا :

المراد بالذين عقدت إيمانكم الزوجات ، والنكاح يسمى عقدا ..

وهذا هو الوجه المختار الذي يتسق مع أول الآية « **ولكل جعلنا موالى مما ترك : الوالدان والأقربون ، والذين عقدت إيمانكم ، فآتوهم نصيبهم** » (٣)

والمعنى : أعطوا الموالى - وهم الوارثون - حقتهم ، والوارثون هم : الوالدان والأقربون والزوجات ، ولا تعطوا الميراث لغيرهم وتحرموهم منه .

وتوريث الزوجة أمر محكم لم ينسخ ، وقد حدد الله لها نصيبا معلوما من التركة ، وقد كانت هى نفسها قبل ذلك تعد ميراثا كسائر المتاع ..

ولا شك أن إعطاء الزوجة نصيبا معلوما فى الميراث ، يوسع الدائرة التى ينتقص فيها من أموال أسرة الميت ، ويقيم للمرأة كيانا فى المجتمع ، فيجعلها شريكة للرجل فى الكيان الاجتماعى والاقتصادى .. فهى مشاركة فى المال ، وفى البناء النفسى لأفراد المجتمع . وليست كاشتراكية الماديات فقط .

وبتوريث الزوجات والأزواج يعمل الإسلام على نقل المال من أسرة إلى أسرة ، فيثبت فى النفوس أن المال ليس وقتفا على جنس أو سلالة حتى يتكاثر عندها دون غيرها ، كما يقيم التطبيق العملى للمبدأ السامى فى

(٢) الأحزاب : ٦

(١) النساء : ٣٣

(٣) النساء : ٣٣

شان توزيع المال بين أفراد المجتمع وطبقاته « كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » (١) .

ومن عجب أن يشرع الإسلام التباعد في تحديد من يحل زواجهن ومن يحرم ولو كان التباعد نسبيا ، ثم يشرع الميراث مع هذا التباعد ، إمعانا في العمل على جعل المال متداولاً بين أكبر عدد من مجموعات الناس .

\* \* \*

### ٣ - عطاء غير الوارثين من التركة

قال تعالى : « وإذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه وقولوا لهم قولا معروفا » (١) .

\* \* \*

وقال الضحاك وابن المسيب وقتادة : نسخت هذه الآية بالمواريث ، وقد روى هذا أيضا عن ابن عباس في رواية عنه لعطاء .

١ - والواقع أن هذه الآية لم تنسخ ، وقد عارض القول بالنسخ الإمام البخارى في صحيحه ، فقد روى عن ابن عباس أنه قال : إن أناسا يزعمون هذه الآية نسخت .. ولا : والله ما نسخت ، ولكنها بما تهاون الناس .. هما واليان : وال يرث وذاك الذى يرزق - أى يعطى - ووال لا يرث فذاك الذى يقول بالمعروف : يقول : لا املك لك أن أعطيك .  
ورواية البخارى هذه تنقض ما روى عن ابن عباس من القول بنسخها وببطله إياها إبطال .. وقد روى عكرمة عن ابن عباس أيضا أن الآية المذكورة محكمة .

٢ - وروى عن عكرمة في الآية : يرضخ لهم : أى يعطون شيئا غير محدد لهم من الشرع ، فإن كان في المال تقصير اعتذر لهم . فهو المراد بقوله « قولا معروفا » .

٣ - وحكى ابن عربى أن قوله تعالى : « للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون » (٢) .

(٢) النساء : ٨

(١) الحشر : ٧

(٣) النساء : ٧

فيه تخصيص غير معين ، ثم جاء التعيين للرجال الوارثين وأنصبتهم  
في آية الموارث .. وهذا موضوع غير موضوع اعطاء المساكين وذوى  
القربى عند توزيع هذه الأنصبة التي جاءت بها آية الموارث .

أقول : وروعة النظام واضحة في الآيات ، فقد تحدث القرآن عن  
توزيع التركة وبيان نصيب المستحقين ، وكان الموضوع يعد ناقصا إذا لم  
يتحدث عن يشهدون توزيع هذه الأنصبة ونفوسهم تتطلع اليها .. ولذا  
كان من الكمال التام الذى يتم به الموضوع أن الآية الكريمة « **وإذا حضر  
القسمه .** » في هذا المجال .

٤ - وأخرج سعيد بن منصور عن يحيى بن يعمر قال : « ثلاث  
آيات مدييات محكمات ضيعهن كثير من الناس :

« **وإذا حضر القسمه . .** » الآية ، وآية الاستئذان « **يا أيها الذين آمنوا  
ليستأنفكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات** » (١)  
الآية .

وتوله « **انا خلقناكم من نكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا** » (٢)

٥ - وأخرج ابن أبى حاتم عن أبى العالية قال : هذه الآية مثبتة لأهل  
الميراث أن يرضخوا عند قسمة الميراث لمن لا يرث من اقارب الميت .

٦ - وأخرج عن مجاهد قال : هى واجبة على أهل الميراث : ما طابت  
به أنفسهم .

٧ - وهكذا قال ابن حزم .

٨ - وأخرج عن النخعى قال : ان كانوا كبارا أرضخوا لهم ، وان  
كانوا صغارا قال اولياؤهم ليس لنا من الأمر شيء . ولو كان لنا لاعطيناكم ،  
فهذا هو القول بالمعروف .

٩ - وأخرج سعيد بن منصور - نحوه - وزاد على عبارة النخعى  
السابقة : « **وإذا بلغوا أمرناهم أن يعرفوا حقكم ، ويتبعوا فيه وصية ربهم** »

١٠ - وبناء على أن الآية محكمة : استدلل بها العلماء على مشروعية  
قسمة المشتركات .

واستدل آخرون بالآية مع قوله قبل ذلك « مما قل منه أو كثر » على  
قسمة كل شيء وان كان في قسمة ضرر (1) .. وان كان لى في هذا  
المقال الأخير مقال لأنه « لا ضرر ولا ضرار » .

### الإصلاح الاجتماعى فى الآفة :

تضمنت الآفة حكمة بالغة هى أن يرضخ الوارثون لفقراء أسرة الميت  
مابه يرتفع مستوى أفرادها .. فهى بهذا تشرع لنا قانونا للتكافل بين أعضاء  
الأسرة الواحدة يقوى الروابط بينها .

ولكن أبناء الحى والبيئة القريبة التى نمت ثروته فى ظلالها وظلالهم  
ماذا لهم فى هذا المال المتروك ؟

لقد جاءت الآفة لتقرر حقا لفقراء الحى ، وبخاصة الذين يلوذون بأسرة  
الميت ، ويكون بينهم وبينها تعاضد وتساند اجتماعى . وتواد وتزاور . لأنه  
قد كان لهذه الصلابة وهذا التعاون اثر فى توفير هذا المال . سواء اكان التعاون  
ماديا أو بال فكر أو بالترفيه ، كما لها اثر فى منح صاحب المال زيادة من الأمن  
والطمأنينة والارتياح النفسى ، وكل ذلك له أثره فى الانتاج كما يقول علماء  
النفس .

وقد عرفت المانيا ضرورة الانتفاع بأموال الشركات فى توزيع العدالة  
الاجتماعية فجعلت منها نصيبا للدولة ينفق فى الصالح العام ، ويؤخذ منها  
قبل توزيع الشركة على الوارثين .. وبهذا سبقتنا هذه الدولة فى الانتفاع  
بتشريعات القرآن فى دستورها الإصلاحى الذى أصدره « غليوم » .

ومن الممكن أن نخصص من الشركات — اذا بلغت حدا معيناً — جزءا لفقراء  
الأسرة ، وجزءا لليتامى والمساكين ، وتقوم بذلك مؤسسات اقليمية ترعى  
شئون هؤلاء الذين نأخذ لهم من الشركات هذه الأنصبة التى نقررها بقانون  
وتكون بأسمائهم الشخصية .

وقد أصدرت الحكومة المصرية — قبيل ثورة ٢٣ يوليو — قانون الوصية  
الواجبة ، فرحمت بعض فقراء أسرة الميت ، فهل تصدر الحكومات الإسلامية  
قانونا يكفل باتى الفقراء والأقارب الذين لا تدركهم رحمة قانون الوصية

الواجبة ! انه اهل . بل شيء واجب يصرف كما امر الله فليست الضرائب على التركات حقا عاما يدخل في الميزانية العامة لغير الباب الذي شرعه الله له وانها وصية من الله للأمة يصران بها الكيان الاجتماعى عن اسباب التهدم الذى تبعته الفوارق الاقتصادية وما ينشأ عنها من نزاع وصراع اجتماعى مدمر بين الطبقات .

وإذا كنا نحترم — دوليا — وصايا « هيئة الأمم المتحدة » أفلا تكون وصايا « الله » جديرة بالطاعة والاحترام !

ان الحقيقة الواضحة ان الاسلام يسمو في تشريعاته الاجتماعية على الاشتراكية في هذه الآيه : ليست قد تجاوزت حد تفتيت الثروة بين الوارثين الى ما وراء ذلك من الاقارب الذين لا يرثون ، ومن غير الاقارب اذا كانوا فقراء أو يتامى أو مساكين .. حتى لا يكون الميراث علة في زيادة الفوارق الاجتماعية .. ولذا كان من الواجب عند تحديد ما يخصص لن يحضرون القسمة من الاقارب والمساكين ملاحظة المال المتروك كثرة وقلة ، وملاحظة ذوى الأنصبة المفروضة يسارا او اعسارا .. وملاحظة من نرضخ لهم من التركة غنى وفقرا كذلك ..

وفضلا عن هذا الجانب : فان في نظام الميراث الاسلامى ما يدعم صندوق مال الدولة ، فقد يعود بعض المال الى بيت المال ، وذلك اذا كان الورثة لا يستغرقون جميع المال كما في حالة : ما اذا لم يترك الميت الإزوجة فانها تأخذ ربع التركة والباقى يرد الى بيت المال .. وقد يعود المال كله الى بيت المال اذا لم يكن للميت وارث .

غأين من هذا نظم الغرب التى ينقل بعضها جميع ثروة المتوفى الى البكر من أبناء الميت دون باقى أفراد الأسرة الذين اعتر بهم في حياته ، وانس بكثرتهم وعددهم — وربما وعونهم — طوال سنى كفاحه .

اين من هذا نظم الغرب التى يتيح بعضها للمالك الحرية في أن يوصى بجميع ثروته لفرد أو أكثر من اقربائه ، أو يوصى بها لغير اقربائه ، فنتجمع من جراء هذا وذاك ثروات كبيرة في يد عدد محدود من الأمراد ، وفي يد فئات معينة .

وقد اثارته هذه النظم الغربية حفائظ الفقراء وأورثتهم الحقد على المجتمع ونظمه ، ونشأ من جراء ذلك الاتجاهات الشيوعية الهدامة ،

والمذاهب المنحرفة ، وأدى هذا الى معظم الانقلابات والثورات التي تعرضت  
لها أوروبا في العصور الحديثة (١) .

\* \* \*

## ٤ — حقوق الحلفاء والموالى

قال الله تعالى : « **والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبيهم ، ان الله كان على كل شيء شهيدا** » (٢) — وفي قراءة — « **عقدت أيمانكم** » .  
وأخرج البخارى وغيره عن ابن عباس رضى الله عنه أن هذه الآية  
نسخت بقوله تعالى : « **وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ، ان  
الله بكل شيء عليم** » (٣)  
ومعنى هذا أن الميراث لأولى الأرحام ، لا للذين عقدت أيمانكم أى  
حالفتموهم كما كنتم تفعلون فى الجاهلية وصدر الاسلام . فالمراد بالنصيب  
هو النصيب فى الميراث ..

وهذا القول باطل من عدة وجوه :

١ — قال أبو مسلم : المراد بالذين عقدت أيمانكم الأزواج ، والنكاح  
يسمى عقدا .. وقد سبق ذكر هذا فى الحديث عن ميراث الزوجات .. ولم  
يقل أحد بأن ميراث الزوجات والأزواج نسخ . بناء على هذا التأويل ..  
وكل تأويل يخرجنا عن القول بالنسخ أولى بالاتباع من القول بالنسخ مادام  
لم يخرج بنا عن دائرة الشريعة الغراء . باجماع المفسرين والفقهاء .

٢ — وأخرج البخارى وغيره أن قوله تعالى : « **فآتوهم نصيبيهم** »  
يعنى نصيبيهم من النصر والرفادة والنصيحة ، فالجملة مستأنفة ، والوقف

---

(١) من محاضرة للدكتور على عبد الواحد وافي عن « الوقاية من  
الشيوعية » (٢) النساء : ٣٣

(٣) الانتان ٢ / ٢٤ ط عثمان — والاكليل ص ٧٢ — والآية من سورة  
الأنفال : ٧٥

عقب قوله تعالى « والأقربون » : فأنت تقرا : « ولكل جعلنا موالى لهم »  
ترك الوالدان والأقربون « (١) وينتهي الكلام عن الميراث . . ثم تقرا ابتداء  
قوله سبحانه « والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبتهم » (١) تقصد بذلك حق  
الحلفاء من النصر والرفادة . .

وفي هذا التأويل أيضا مجال آخر لتفتيت الثروة تلبية لنداء واجب  
الوفاء بالمنصرة والمعونة الاقتصادية والعسكرية ، فلا تتعالى طبقة أو أمة  
بها ، ولا تحتكر جماعة ولا شعب مالا ولا عتادا يحتاجه الحلفاء في معارك  
العدالة والحق والسلام . .

وهذا نمط عال من العدالة الاجتماعية . . يتجاوز حدود الاشتراكية التي  
بين الأفراد الى الجماعات والشعوب . . !

٣ — وقال الأصم : المراد بالذين عقدت أيمانكم : الحلفاء . فيعطون من  
التركة على سبيل التحفة والهدية الشيء القليل . . فالآية محكمة أيضا . .  
وهي في هذا التأويل تقرر نزعة اجتماعية رائعة ، فتوصي المسلمين  
بأن يعطوا حلفاءهم — على سبيل التحفة والهدية — شيئا ما ، فينتقل شيء  
من مال قوم الى جيوب آخرين على سبيل التحفة ، فيقيم الاسلام رابطة  
من المودة والحب بين الحلفاء بعضهم بعضا . . فتصل بنا الآية الى ما فوق  
قوانين الاشتراكية . . الى فلسفتها المثالية ، وهي التساند والترابط المادى  
والروحي . . وتلك ميزة روحانية نظام الاسلام التي خلت منها التنظيم  
الاشتراكية الشرقية والغربية ، فكان النظام الاشتراكي المادى ذو المظهر الخلاب  
تصحبه الأحقاد والتفكك الذى يدعو الى حركات التطهر وحمامات الدم  
والغدر ؛ لأن النظام الاشتراكي ليس مرتبطا بالمعاني الروحية السامية .  
فالاشتراكية المادية تعمل على أن تزيل الفوارق المالية ، ولكن الاسلام  
في نظامه يزيل الفوارق الاجتماعية والجماعية ويعمل على تماسك الجماعات  
روحيا .

والاشتراكية المسادية قد تغفل ما وراء المال من الأخلاق والمواطف  
والجوانب النفسية ، بينما يحرص الإسلام على هذه النواحي كل الحرص . .  
٤ — وقال أبو حنيفة : اذا تعاهد رجلان على أن يتوارثا ويتعاقلا ، —  
أى يشتركان في دفع دية القتلى — فان ما تعاقدا عليه يكون صحيحا ومعمولا  
به بالصفة التي اتفقا عليها . .

واستدل على رأيه بالآية « **والذين عقدت إيمانكم فآتوهم نصيبهم** »  
فهى محكمة عنده .

والآية بهذا التأويل تقرر قانونا يدعم الحياة الاجتماعية ، ففى هذا  
التعاقد والتحالف بين الأفراد الذين لا يتوارثون توسيع لدائرة الميراث ؛  
وبعبارة أخرى : لتوزيع الثروة فى نطاق واسع يتجاوز اصحاب الفرائض  
من الوارثين المتفق على توريثهم الى من عداهم ممن لم يفش أمرهم ولم يكن  
لهم واقع ملموس فى التطبيقات ، وبهذا بقى الحكم للأمر حين يوجد . وقد حكى  
السننقىطى عن أبى حنيفة وعمن وافقه التوارث بالحلف ، ولكنه ربطه بشرط  
خقدان الوارث . . وحتى مع هذا الشرط تكون الآية محكمة وتقرر فتح مجال  
آخر لنقل التركة الى آخرين ليس لهم نصيب مفروض فى التركة . .

ه — وقال الحسن : الآية فبين أوصى له بشيء فهات قبل موت  
الموصى : يؤمر الوصى بدفع الوصية الى ورثة الموصى له .

وفى هذا التأويل تكون الآية محكمة ، وفيها توسيع لدائرة اعادة توزيع  
الملكية بعد موت الميت ، لأنها تتضمن نقل الملكية الى طبقة أخرى . .

ولا يعترض بأن الموصى له قد يكون غنيا فيتضخم رأس ماله ، لأن روح  
الاسلام تدعو الى أن تكون الوصية للمحتاجين ، والى ملاحظة حكمة الميراث . .  
ميراث الأفراد ، وميراث الأمم الذى يسمى بالعتائم والأنفال ، وهى ملخصة  
فى قوله تعالى « **كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم** » (١) ولهذا قال مسروق  
لرجل حضرته الوفاة فأوصى بأشياء لا تنبغى : « ان الله قسم بينكم فأحسن  
القسم ، وانه من يرغب برأيه عن رأى الله يضلّه ، أوصى لذى قرابتك ممن  
لا يرتك ، ثم دع المال على ما قسمه الله عليه .

\* \* \*

وقد قال الكيا : ان على الوصى والحاكم والوارث وكل من وقف على جور  
فى الوصية — من جهة العمد أو الخطأ — ردها الى العدل ، قال تعالى :  
« **فمن خاف من موصى جنفا أو اثما فأصلح بينهما فلا اثم عليه ، ان الله  
غفور رحيم** » (٢) .

أما النهى عن تبديل الوصية الذى فى قوله تعالى « أن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين . فمن بدله بعد ما سمعه فانما أثمه على الذين يبطلونه » فهو نهى خاص بالوصية العادلة دون الجائرة (١) . كما حرم الله على المرء أن يفضل أحد أولاده بشيء من المال أو غيره ، فقال الرسول عليه الصلاة والسلام : « سووا بين أولادكم » .

وبهذا عصم الرسول مجتمع الأسرة من التمايز والوقوع فى خلاف واختلاف طبقي ، وترك للفوارق الفردية والجهود الشخصية بعد ذلك أن تعمل عملها فى بناء الحياة الاقتصادية لكل ولد . . وحسبنا فى تحذير التفرقة بين الأولاد أن ينزل الله فى ذلك سورة بأكملها لتوضيح المآسى التى تنجم عن ذلك هى سورة يوسف عليه السلام .

٦ — وقال ابن المسيب : الآية فى الوصية لا الميراث . . ففيها الحض على الوصية (٢) لكل من تربطنا بهم عقود حلف أو زواج أو غير ذلك . . وبهذا التأويل تكون الآية محكمة ، وهى — الى جانب توسيع الدائرة بين من يقتسمون التركة — تعمل على اقامة رباط اجتماعي ، ومعنى من معانى الوفاء الى الجسم ، تجسم ذكراه هذه الاعيان المادية الموصى بها .

\* \* \*

## ٥ — الوصية الواجبة شرعا

قال الله تعالى : « كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين » (٣)

وقال ابن عربى : اختلف فى ناسخها :

(١) قيل : نسختها آية المواريث .

(ب) وقيل : نسخها حديث « لا وصية لوارث » .

(ج) وقيل : نسخت بالاجماع . .

(١) الاكليل ص ٢٣ ، ٢٤ — والآية من سورة البقرة : ١٨٠ ، ١٨١

(٢) الاكليل ص ٧٢ (٣) البقرة : ١٨٠

وهذه الأموال كلها باطلة والآية محكمة لم ينسخها شيء .

### ١ - قول ابن حزم :

قال ابن حزم الأندلسي : القول بأن آية المواريث نسخت قوله تعالى « **ان ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف** » قول خطأ محض ؛ لان النسخ هو رفع حكم المنسوخ واثبات حكم مضاد له . . وليس في آية المواريث ما يمنع الوصية للوالدين والأقربين ، إذ جائز أن يرثوا ويوصى لهم مع ذلك بالثلث .

### ٢ - قول الخفاجي :

وقال الأستاذ مصطفى خفاجي : ان آية المواريث لا تناقض حكم آية الوصية ، لأنها لم تتعرض لإبطال الوصية مطلقا ، وحديث « لا وصية لوارث » ظني - والظني لا ينسخ القطعي - على المشهور (١) .

### ٣ - قول ابن الجارود :

قال ابن الجارود : لقد تكلم ناقدو الحديث في بعض رجال حديث « لا وصية لوارث » ، وقد يكون هذا الاسناد هو الذي يشير الشافعي الى جهالة بعض رواته (٢)

### ٤ - النسخ بالاجماع :

وأما من زعم ان آية الوصية نسخها الاجماع فقوله ظاهر البطلان ؛ لانه لا يصح ان يكون اجماع على غير أساس من القرآن والسنة . . ومادام الامر كذلك فلا محل للقول بالاجماع مادام القرآن والسنة موجودين ، والسنة هنا هي حديث « لا وصية لوارث » اذا لم نقل بنساده سنده . وهو حديث ليس على اطلاقه - ان سكتنا عن سنده - حتى ينسخ الآية ، فقد أجاز الفقهاء الوصية في حدود الثلث مطلقا ، وفي أكثر من الثلث اذا رضى الوارثون . . بناء على الحديث الآخر الذي يقيد اطلاق الحديث الذي معنا . . ونفى بالحديث الآخر قوله عليه السلام « الثلث والثلث كثير . . انك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكفنون الناس »

(١) صفوف الكلام في أصول الأحكام ص ١٢٤

(٢) الرسالة للشافعي ص ٤ بالتعليق

وعليه فالوصية للوالدين في حدود الثلث ، أو حدود رضا الوارثين أمر  
محكم لم ينفه الحديث . .

وهناك شيء لا يصح أن يغيب عن الأذهان . وهو أن نصيب الوالدين  
المفروض في الميراث قليل — لحكم ليس هنا مجال فكرها — فقد يكون نصيب  
الوالدين الثلث : « وأن كانت واحدة فلها النصف ، ولأبويه لكل واحد منهما  
السدس مما ترك أن كان له ولد ، فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث ،  
فإن كان له أخوه فلأمه السدس ، من بعد وصية يوصى بها أو دين » (١).

ولقلة النصيب المفروض شرع الاسلام الوصية للوالدين مع النصيب  
المفروض برا بهما ، وجعله موضع الاختيار ليزيد المورث فيما يوصى به ، أو  
ينقص ؛ تبعا لحاجة الوالدين ، وحاجة اولاده من بعده .

وليس هناك تشريع اعدل ولا ارحم من هذا في آفاق التشريع ؛ لانه  
لاحظ عاطفة أبوة الميت لاولاده ، وهى قد توحى بحرمان الأب من أجل الاولاد ،  
ففرض له جزءا قليلا لأن الأب في الغالب قريب من الوفاة ، ولكنه — سبحانه —  
يعلم تطلع الوالدين الى ثروة ولدهما وحاجة اولاد المورث التى لاتكون على  
وتيرة واحدة فهو لا يماثل المورثين الآخرين في الظروف الاجتماعية والاقتصادية .

وبر الوالدين لم ينسخه الله بآية من الآيات . وهذه الوصية التى  
في الآية لا تريد عن أن تكون من الوصاية بالبر المذكور في القرآن .

#### ٥ — تفسير الطبرى :

ذهب ابن جرير الطبرى في تفسيره الى أن معنى الآية هو : فرض عليكم  
أيها الموصون — الوصية ، « إذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا » (٢).  
والخير هو المال ، « للوالدين والأقربين » (٣) أى الذين لا يرثون  
« بالمعروف » (٢) أى اذن الله فيه واجزه في الوصية .

وعليه فالمراد بعموم الوالدين والأقربين هو خصوص من لا يرث منهم ،  
وبعبارة الفقهاء هو من قبيل العام المراد به المخصوص .

(٢) النساء : ١٨٠.

(١) النساء : ١١.

## ٦ - تفسير الإمام محمد عبده :

قال الامام : لا دليل على ان آية المواريث نزلت بعد آية الوصية هنا . كما ان السياق ينافي النسخ ، فان الله اذا شرع للناس حكما وعلم انه مؤقت ، وانه سينسخه بعد زمن قريب فانه لا يؤكد ويوثقه بمثلما أكد به امر الوصية هنا من كونه حقا على المتقين ، ومن وعيد من بدله .

ثم قال : وجوز بعض السلف الوصية للوراث نفسه بأن يخص بها من يراه أحوج من الورثة ، كأن يكون بعضهم غنيا والآخر فقرا .  
ولنا ان نقول : ان أكثر علماء الأمة وأئمة السلف يقولون : الوصية التي في الآية مشروعة ، ولكن منهم من يقول بعمومها ، ومنهم من يخصصها بغير الوارث .. فحكما اذن لم يبطل . فما هذا الحرص على اثبات نسخها مع تأكيد الله اياها .. ان هذا الا تأثير التقليد (1) .

## ٧ - مذهب السلف :

نقل ابو النصر : أن الحسن البصرى وطاووس والعلاء بن زيد بن يسار يقولون : ان الآية كلها محكمة .. وقد ذهب طائفة - منهم الضحاك - الى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من لم يوص بقربته ففسد ختم عمله بمعصية » .

## ٨ - مصدر الوصية الواجبة :

من العلماء من أوجبوا الوصية للوالدين اللذين لا يرثان ، وللأقارب المحجوبين سواء أقل الميراث ام كثر ، لقوله تعالى « كتب » وقوله « حقا » وهما من صيغ الوجوب التي لحقت آية الوصية .. وعلى هذا عول القانون المصرى في تشريع الوصية الواجبة .

## ٩ - متى تجب الوصية :

يقول القرآن « ان ترك خيرا » .. وشرط وجود الخير هو الذى يحدد طريقة التوزيع التى يرضى عنها الاسلام ، وهى التى لا توزع مع المال الموروث فقرا وجوعا وذلا ..

---

(1) تفسير المنار ٢ / ١٣٦ ، والنسخ في الشريعة الاسلامية ص ١١٨

وقد رفضت « عائشة » رضى الله عنها أن تكون الأربعمائة درهم —  
في عهدا — « خيرا » يوجب الوصية للوالدين والأقربين ..

كما رفض « على بن أبى طالب » القول بإيجاب الوصية على من ترك  
سبعمائة أو ستمائة درهم ، لأن هذه المبالغ ضئيلة وغير جديرة باطلاق  
لفظ « خير » عليها في سياق التكثير ، وان كانت في ذاتها خيرا من العدم  
في سياق الشكر للمنعم ..

وقد قال النخعى : ان الخير هو ألف درهم الى خمسمائة درهم ..  
هذا في باب الوصية بالمال . ولم تحدد الآية ذلك ، فان كانت الوصية  
بغيره فلا يمانع فيها أحد (١) .

ومن هذا العرض لتفسير المراد بالخير يستبين أن المراد به ما يزيد  
على ما يؤمن حياة الفرد اقتصاديا .. وذلك يختلف تقديره باختلاف العصور  
والبيئات والكوارث والجوائح التى تنتاب الجماعات .. كما يتبين أن الاسلام  
يحترم الملكية الفردية ويشجع تنمية الدخل الشخصى ، فمصره للمجموع  
في النهاية . بل ان تعدد رؤوس الأموال حماية للعامل من استبداد الراسمالي ،  
اذ يمكنه أن يترك العمل عنده ليعمل عند راسمالي آخر ..  
ولهذا كانت مصادرة الشيوعيين للأموال كلية ، دون احترام لنزعة  
التملك الفطرية في الانسان ، ودون تعويض عما صودر — امرا يكرهه الاسلام  
ويحاربه ..

هذه هى الوصية الواجبة التى تزيد في دائرة من يتوزعون تركة الميت  
فنتظلم من أظافر استعلاء رأس المال .. وهكذا كان الميراث بنظامه العادل  
المشرق الذى اشتد به هيام الأمريكيين فأرسلوا الى مصر يطلبون قوانينه  
للانتفاع بها عندهم ، فأين من هذا خلط الرئيس العراقى « عبد الكريم قاسم »  
في تعديله نظم الميراث الشرعى .. ؟ !

\*\*\*

---

(١) النسخ في الشريعة الاسلامية ص ١١٧ .

## مبادئ أخرى للتقريب بين الطبقات

ذكرنا من النظم التي تقرب بين طبقات المجتمع قوانين رعاية اليتيم ، ونظام الزكاة — والصدقات المستحبة ، والتكافل الاجتماعي وقرى الضيف وصلة الأرحام ، وحق الحصاد ، وحق الحلفاء ، والميراث والوصية الواجبة ، واثرتنا الى أن هنالك في المال حقوقا أخرى للفقراء والمساكين كالأضحية ، ونحب هنا أن نشير الى باقى هذه النواحي التي من شأنها أن تزيد من دخل الفقير وترفع مستواه وتقى المجتمع وجود التناحر الطبقي وان لم تكن هذه النواحي في باب الفسخ ، استكمالا للبحث — وهى :

١ — **تحريم الوقف الأهلى الذى يجبس على بعض الأسر اراضى وعقارات تزيد في دخل أفرادها ، وتحجر على هذه الأعيان الموقوفة وتحميها من أن تكون موضع التبادل بين باقى أفراد المجتمع .** لأن هذا الوقف تحايل على الخروج من نظام الميراث في الاسلام .. وبهذا أفتى كثير من السلف .

٢ — **تحريم الكسب غير المشروع كالرشوة والغبش وتطفيف الكيل وتقص الميزان والربا ..** وقد شرع الاسلام قانون « من أين لك هذا » حماية للأفراد من ظلم حكامهم أو استغلال ولاة الأمر لرعييتهم .. وهذا التحريم يمنع الثراء المحرم ، ويحد من ابواب الدخل امام الجشعين الذين لا يجسبون أن يتساووا مع غيرهم في وسائل الكسب المشروع .

٣ — **الصدقات الموسمية** كزكاة الفطر ، والأضاحى والهدى في الحج ، والعقيقة وهى الذبيحة تذبح في اليوم السابع لولادة الطفل شكرا لله ، كما يسن للرجل أن يتصدق بوزن شعر ابنه فضة على الفقراء والمساكين .. هذا فضلا عن الصدقة بوجه عام ، وعما شرعه الله من الحظيطة عن المدين الذى أعسر فعجز عن تسديد دينه كلا أو بعضا .

٤ — **الكفارات عن الخطايا** : ككفارة القتل وكفارة الحنث في اليمين ، وكفارة الظهار والإيلاء ، وكفارة الفطر عمدا في رمضان ، وكفارات المخالفات في مناسك الحج ، وهذه الكفارات واجبات دينية ومدنية يجب على « المحتسب » تحصيلها وتوزيعها .

٥ — **التوازن بين الطبقات** : بإعطاء المحتاج حاجته من مال الدولة ، ومما يفتى الله به عليها ، فانه عندما حمل فيء « بنى النضير » الى رسول الله صلى الله عليه وسلم جعله « للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم

وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله» (١) ولم يعط للأنصار منه شيئا ، لأن مستواهم الاقتصادي كان مرتفعا عن مستوى المهاجرين ، ماعدا واحدا من الأنصار كان فقيرا فألحقه الرسول بفقراء المهاجرين في التوزيع .

٦ - الدعوة إلى العمل والكسب : قال تعالى « فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه » (٢) وقال صلى الله عليه وسلم : « من أمسى كالا من عمل يده أمسى مغفورا له » . وقد نهى الإسلام عن التواكل والكسب من غير عمل جدى : فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أياكم والقسامة . قالوا وما القسامة يارسول الله ؟ قال : الرجل يكون على طائفة من الناس فيأخذ من حظ هذا ومن حظ هذا » وينطبق هذا على « مقدم الفعلة » ورئيس العمال الذى لا عمل له الا السيطرة على المستضعفين من العمال وأخذ حظه فى الحياة من عرقهم ، وهى لون من ألوان الحياة « بالبلطجة » كما هو التعبير المصرى . . ومثل مقدم الفعلة من يعينون فى مناصب كبيرة ، وليس لهم من مناصبهم الا الألقاب دون الأعمال ، وأسماء الوظائف دون مسمياتها .

وأثر العمل فى زيادة دخل الفرد ورفع مستواه وتقريبه من طبقات الموسرين : أثر واضح لا يحتاج الى برهان .

٧ - تحريم الترف : فهو ينهك الحياة الاقتصادية لتوسطى الحال فيعيشون فى ضنك واحتقاد على الموسرين ، وهو يضطر الموسرين الى البخل ، لأن مطالب الترف تتطلب منهم أن يمنعوا الفقراء حقه فيما لديهم من ثراء ، فتريد الهوة والفرقة بين الطبقات .

\* \* \*